دراسة مقارنة لمعايير الاعتماد الاكاديمي بكليات التربية في ماليزيا والولايات المتحدة ومدى إمكانية الاستفادة منها في مصر

إعداد

د/ عنتر محمد أحمد عبد العال

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربيــة جامعة سوهاج

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية والموسومة دراسة مقارنة لمعايير الاعتماد الاكاديمي بكليات التربية في ماليزيا والولايات المتحدة ومدى إمكانية الاستفادة منها في مصر وبالتالي حاول الدراسة الحالية التوصل إلى متطلبات تطوير معايير وإجراءات الاعتماد بكليات التربية بجمهورية مصر العربية, من خلال التعرف على خبرات ماليزيا والولايات المتحدة في هذا المجال , وإمكانية الإفادة منها في الحصول على الاعتماد لكيات التربية , ولتحقيق هذا الهدف فقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج كان أهمها على الرغم من اختلاف مسميات إجراءات ومتطلبات الاعتماد, إلا أن ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية تتشابه في اتفاقها على الخطوات الرئيسية لإجراءات نظام الاعتماد وبالتالي أوصت الدراسة بوضع عدد من المتطلبات الضرورية لمعايير وإجراءات الاعتماد لكليات التربية في جمهورية مصر العربية .

Abstract:

The current study aimed at a comparative study of the standards of academic accreditation in the faculties of education in Malaysia and the United States and the extent to which they can be used in Egypt. Therefore, the current research sought to reach the requirements of developing standards and procedures of accreditation in the faculties of education in the Arab Republic of Egypt by studying the experiences of Malaysia and the United States in this field, And the possibility of benefiting from them in obtaining accreditation for the education units. To achieve this goal, the study used the comparative method. The study resulted in a number of results, the most important of which were the different names of the procedures and requirements of the accreditation , But Malaysia and the United States are similar in their agreement on the main steps of the accreditation procedures system and therefore the study recommended a number of the necessary requirements for standards and procedures for accreditation of the faculties of education in the Arab Republic of Egypt.

أولاً : الإطار النظري

مقدمة :

تشهد كليات التربية اهتماماً كبيراً في كافة دول العالم, وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات التي يشهدها العصر الحالي وبما يلبى احتياجات الفرد والمجتمع, حيث ينظر إلى هذا النوع من التعليم على أساس الدور المتميز الذي يقوم به في تقدم المجتمعات وتنميتها, وذلك عن طريق إعداد الكوادر والطاقات البشرية والقيادات الفكرية في المجالات التربوية والعلمية والمهنية المختلفة.

واستجابة للتحديات العالمية وتمشياً مع الاتجاهات الحديثة نحو ضمان جودة التعليم بكليات التربية فقد أكدت العديد من المؤتمرات التي عقدت بالمنطقة العربية ومنها المؤتمر الإقليمي العربي للتعليم العالي الذي عقد في بيروت عام١٩٩٨م المؤتمر القومي للتعليم الذي عقد بالقاهرة في فبراير عام٢٠٠٠م ومؤتمر مستقبل التعليم العالي والجامعي العربي الذي عقد بالقاهرة- أيضاً- في مايو عام٢٠٠٤م ومؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني والذي عقد في جامعة القدس المفتوحة بفلسطين في يوليو عام٢٠٠٤م ومؤتمر جامعة الدول العربية بالقاهرة والذي عقد في نوفمبر عام٢٠٠٤م ومؤتمر جودة التعليم الجامعي المنعقد بجامعة البحرين في أبريل عام٢٠٠٥م ومؤتمر الجودة الذي عقد بالجماهيرية الليبية في مايو٢٠٠٥م والمؤتمرات السنوية التي يعقدها اتحاد الجامعات العربية كل عام فى جامعة مختلفة من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١٦ وما زال محدد له انعقاده فى عام ٢٠١٧ بجامعة الخرطوم بالسودان , على ضرورة أن تقوم كل الدول العربية بتأسيس آليات قومية لضمان الجودة وفق معايير محددة بما يساير التوجهات العالمية وبما يتفق وظروف كل دولة من الدول العربية . وهذا ما دفع العديد من الدول إلى تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي قصد إحداث تطوير نوعي في الأداء بما يلائم المستجدات التربوية و التعليمية و الإدارية و يواكب التطورات الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها الجامعات.

لقد أضحت قضية المعايير الخاصة بالجامعات من القضايا الجوهرية وكذلك من الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات العالي الجامعي بوجه عام والمؤسسات التربوية بوجه خاص والتي تركز على تطبيق معايير الرسالة والأهداف والسلطات والإدارة، نظراً لما لها من أهمية وارتباط بمفاهيم إعادة الهيكلة، والجودة الشاملة، والتخطيط الاستراتيجي. ولما لها من دور في التغلب على العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه جهود التطوير وتحقيق متطلبات الاعتماد والذي يتم من خلال توفير الكفاءات البشرية سواء كانوا أعضاء هيئة تدريس أو إداريون وكذلك الإمكانيات المادية والمالية (Schnackenberg, H.L.,2007)

ففي ماليزيا تقوم وكالة المؤهلات الماليزية The Malaysian Qualifications Agency (MQA)) بمراقبة جودة جميع مجالات نظام التعليم. وهي الهيئة الرئيسية لضمان الجودة والاعتماد

وتتحمل مسؤولية ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة في ماليزيا. وهذا يضمن للطلاب اكتساب المهارات التي يحتاجونها والحصول على مؤهلات ذات صلة بمستقبلهم الوظيفي. (Ministry of Education,2018)

ويعد مجلس اعتماد التعليم العالى (CHEA) فى الولايات المتحدة والذى تم إنشاؤه عام ١٩٩٦ Council for Higher Education Accreditation المؤسسة القومية التى تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد، يتولى الاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة فى التعليم العالى، بناء على معايير يضعها مجلس الاعتماد، ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل عشر سنوات، بناء على تقرير يقدم كل خمس سنوات , وقد بلغ عدد هيئات الاعتماد التى تم الاعتراف بها من مجلس اعتماد التعليم العالى (CHEA) أو من الحكومة الاتحادية من خلال قسم التعليم الأمريكى (Untied States Department of Education (USDE ما يقرب من ٨٠ هيئة (الدهشان , ٢٠٠٧)

ونظراً لتزايد الدعوة بضرورة تقييم الأداء بكليات التربية فى جمهورية مصر العربية فى الفترات الأخيرة من القرن العشرين , قامت العديد من الدول- وخاصة المتقدمة منها- باعتماد آلية للحفاظ على جودة هذا النوع من التعليم بها وهو ما يعرف بالاعتماد الأكاديمي الذي يستهدف ضمان جودة البرامج الأكاديمية والمهنية والثقافية , بما يؤدى إلى خريج (معلم) على مستوى عالٍ من المعرفة والكفاءة والمهارة في مجال تخصصه, كما أخذت جمهورية مصر العربية في اعتبارها عملية التطوير الشامل لمؤسسات التعليم الجامعي ومن بينها تطوير كليات التربية برؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في كافة المجالات.

ولم تتوقف الجهود المصرية عند هذا الحد فلازالت الجهود مستمرة لتطوير آليات قومية للاعتماد وضمان الجودة في الدول العربية المختلفة حسب ظروف كل دولة, ونتيجة لذلك تم إنشاء الهيئات الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد في معظم الدول العربية, إلا أن تطبيق هذا الفكر الجديد يتطلب ضرورة التعرف على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال, مما دعا الدراسة الحالية إلى تقديم خبرات بعض الدول التي نجحت في تطبيق الجودة والاعتماد بكليات التربية تمهيداً للاستفادة منها في تحسين واقع الجهود المصرية في هذا المجال.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد شهد التعليم الجامعي بصفة عامة وكليات التربية بخاصة في السنوات الأوائل من القرن الحادي والعشرين تطوراً ملحوظاً في برامجه ومجالاته وأساليب التدريس المختلفة, وقد جاء هذا التطور استجابة للتحديات التي واجهت هذا النوع من التعليم والتي من أهمها: تغير نمط الاقتصاد نتيجة للتحول إلى مجتمع المعلوماتية الذي أصبح الاعتماد فيه على المعلومات والاتصالات باعتبارها

المصادر الجديدة للقوة بدلاً من الموارد الطبيعية, وزيادة معدلات التقدم التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق بمجال الاتصالات والمعلوماتية التي تعتمد أساساً على التكنولوجيا الرقمية، بالإضافة إلى تعدد وتنوع وتكامل مصادر المعرفة ومنظماتها(زيدان ,٢٠٠٥, ص٨١٨).

ورغم ما تشهده كليات التربية من اهتمام في الفترة الحالية خاصة بعد تزايد عدد كليات التربية وتوافرها فى كل محافظة من محافظات الجمهورية , إلا أن هذه الزيادة وأكبها عدم تطوير في بعض البرامج أو المناهج التعليمية مع الانخفاض في مستوى الخدمات التي تقدمها بعض تلك الكليات, وهذا يتطلب إعادة هيكلة لنظم التعليم العالي والجامعي بعامة وكليات التربية بخاصة من حيث توجيهه وإتاحته وتمويله.(عبدالهادي ,٢٠٠٥, ص ٤٠), ومن ثم كان لابد من الارتقاء بها من خلال خضوعها لتطبيق معايير الجودة والاعتماد والتي أقرتها الهيئة القومية للجودة والاعتماد .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التعليم الجامعي في مصر يفتقد إلى تطبيق معايير الجودة والاعتماد, ويتضح ذلك من خلال ظهور بعض أوجه القصور في آليات ضمان الجودة والاعتماد والتي تمثلت فيما يلي(سليم , ٢٠٠٥,ص١) :عدم وجود قياس دقيق للحكم على نواتج العملية التعليمية سواء على مستوى البرنامج التعليمي أو على مستوى المؤسسة الجامعية نفسها, والافتقاد إلى آليات تقويم عملية التدريس وأداء المعلم الجامعي فيها, وعدم وجود خبرات قادرة على تطوير معايير تقويم الأداء الجامعي, ونقص المعلومات والبيانات اللازمة لاستخلاص مؤشرات الجودة النوعية, بالإضافة إلى عدم الاهتمام بقضية تقييم مشكلات الطلاب التعليمية ومعرفة آرائهم فيما يتلقون من تعليم.

وبما أن كليات التربية في الجامعات المختلفة أصبحت تقوم بالدور الأساسي في إعداد وتأهيل المعلمين في كافة المراحل والمستويات التعليمية، أصبح لزامًا عليها أن تقوم برامجها باستمرار وتطورها في اطار من الجودة الشاملة ، وأن تستخدم نتائج التقويم في تطوير البرامج وتحسينها، فللتقويم مكانة مهمة في العملية التعليمية التربوية، باعتباره الوسيلة التي يحكم بها على مدى النجاح في تحقيق الأهداف، ويعد الاستراتيجية التي يتم في ضوئها اتخاذ القرارات اللازمة لتطوير العلمية التربوية للرفع من كفاءتها وزيادة فاعليتها (أبو دفة و اللولو,٢٠٠٧, ص ص ٤٦٥-٥٠٤)

وتأكيدا لما سبق فقد اجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥ م دراسة حول تقييم البرامج التي تقدم في كليات التربية في ٢٣ جامعة من جامعات الوطن العربي وذلك بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والمكتب الإقليمي للدول العربية Regional Bureau for Arabs states حيث هدفت تلك الدراسة إلى تحقيق ما يأتي :-(UNDP 2006,)

١. إجراء التقييم الشامل الداخلي والخارجي لجودة برامج التربية في الجامعات العربية في ضوء معايير وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (QAA) في انجلترا .

٢.تقويم المخرجات التعليمية في كل البرامج التي يتم تقييمها باستخدام اختبارات دولية قابلة للمقارنة إقليمياً ودولياً.

٣.بناء قاعدة بيانات تقدم مؤشرات دلالية إحصائية عن الطلبة وهيئة التدريس والعاملين والبرامج في كل جامعة عربية مشاركة.

٤.توفير مجموعة من المخرجات ذات الدلالة في مجال ضمان تحسين الجودة في التعليم الجامعي.

حيث أسفرت عملية تقيم معايير الجودة بمؤسسات إعداد المعلمين في عدد من الدول العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية عن مجموعة من النتائج (UNDP-RBAS (Dec., 2006). ما يلي:

- أن الجامعات المشاركة في التقييم لها مساهمات واضحة في المنطقة العربية فيما يتعلق بإعداد المعلمين على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا.
- مخرجات التعليم المقصودة ما زالت لا تستخدم في تخطيط المناهج في عدد من جامعات المنطقة.
- المعايير الأكاديمية كانت جيدة في ٥ جامعات، ومرضية في ١٦ جامعة وغير مرضية في جامعتين
- من نقاط الضعف الواضحة في المعايير الأكاديمية موضوع تقييم الطلبة حيث التركيز ما زال على قياس التذكر واسترجاع المعلومات. إضافة إلى ذلك لا يوجد دليل على قياس المهارات العقلية العليا, وكذلك لا يوجد دليل سواء داخلي أو خارجي يبين شفافية وعادلة عملية التصحيح.
- نوعية فرص التعلم فيها تباين بين جامعات المنطقة.
- موضوع ضمان وتعزيز الجودة بالتعليم العالي مازال يمثل نقطة ضعف في عدد من الجامعات

كما أشارت دراسة (خليل والحديبي ,٢٠٠٨)، إلى تقويم أداء برامج إعداد المعلم بكلية التربية جامعة أسيوط من وجهة نظر جهات العمل في ضوء بعض المعايير المقترحة, حيث توصلت

الدراسة إلى قائمة تضمنت سبعة عشر معيارًا، وكان متوسط أداء خريجي كلية التربية في جامعة أسيوط من وجهة نظر المستفيدين عند تقدير (جيد) في ستة عشر معيارًا، وكان هناك معيار واحد كان متوسط الأداء فيه عند تقدير جيد جدًا

مما حدا بدراسة (عبد الرازق,٢٠٠٢) إلى التأكيد على ضرورة تطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة .وأن يكون الاهتمام بإعداد المعلم عامة بشكل خاص داخل كليات التربية في ضوء معايير محددة تبين سمات وطبيعة وخصائص ذلك المعلم الذي نريده، انطلاقا من أهمية الدور الذي يقوم به وبخاصة دوره في تشكيل الهوية الوطنية لأبناء الأمة.

وبالرغم من الفوائد التي تحققها معايير الاعتماد لكليات التربية فإن المستقرئ لواقع كليات التربية بمصر، يلاحظ أنها تعاني من جوانب خلل متعددة- على الرغم من الجهود التي تبذل لتطويرها- أبرزها: (لمياء السيد، ٢٠٠٢، ٧)، (بدري أبو الحسن، عنتر عبد العال، ٢٠٠٧، ١٣٥- ١٩٣)، (غانم، قرني، ٢٠٠٣، ٨٨- ١٢٩(

- البطء في تعامل إدارة كليات التربية مع متطلبات واحتياجات المجتمع المحيط.
- قلة الرغبة في التغيير والتجديد.
- قلة المعلومات المتوافرة حول كل جامعة أو كلية.
- غياب المناخ التنظيمي الذي يُدعم الإبداع والتجريب.
- غياب الإطار القيمي الذي يحكم ممارسات العمل الجامعي.
- نقص الاهتمام بتقييم مشكلات الطلاب التعليمية ومعرفة آرائهم فيما يتلقون من خدمات، وذلك للحكم على نواتج العملية التعليمية، سواء على مستوى البرنامج التعليمي، أو على مستوى كليات التربية ككل.
- قلة استثمار كليات التربية للموارد والإمكانات المتاحة لها بما في ذلك الموارد البشرية، والمنشآت والمعامل.
- وجود علاقات شخصية وعدائية واتجاهات سلبية لدى بعض أعضاء الأقسام، مما يؤدي إلى إعاقة اتخاذ قرارات فعالة.

– ندرة استخدام رؤساء الأقسام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرارات، مع عدم إنكارهم لدورها الحيوي.

والمستقرئ لأوجه القصور السابقة، يجد أنها ترجع في جملتها إلى غياب مفهوم الجودة الشاملة لكليات التربية، هذا فضلا عن الإيجابيات المرتبطة باعتماد كليات التربية، والتي تسهم في التغلب على معظم نقاط الضعف السابقة. وعلى ذلك فإن الأمر يدعو إلى التعرف على مفهوم الاعتماد لكليات التربية وإجراءاته , وفى ضوء ما سبق تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: "كيف يمكن تطوير معايير الاعتماد الاكاديمي بكليات التربية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول ماليزيا والولايات المتحدة ؟"

وللإجابة عن هذا السؤال يجدر بالباحث تناول الأسئلة الفرعية الآتية :

١. ما الأسس النظرية للاعتماد بالاكاديمي لكليات التربية فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة ؟

٢. ما واقع معايير وإجراءات الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية ؟

٣. ما أوجه الشبة والاختلاف بين معايير وإجراءات الاعتماد بكليات التربية فى كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية ؟

٤. ما الإجراءات المقترحة لتحديد المعايير والإجراءات اللازمة لنظام الاعتماد بكليات التربية فى مصر في ضوء خبرات كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تطوير معايير الاعتماد الاكاديمي بكليات التربية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

- توضيح الأسس النظرية للاعتماد بكليات التربية فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة من حيث(مراحله وإجراءاته ومعاييره وأهدافه)
- التعرف واقع معايير وإجراءات الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية

- التوصل للإجراءات المقترحة لتحديد المعايير والإجراءات اللازمة لنظام الاعتماد بكليات التربية فى مصر في ضوء خبرات كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الاعتماد كعملية أساسية للنهوض بمستوى كليات التربية وبرامجها الدراسية وبما يضمن لها الجودة والتميز والتحسين المستمر لتحقيق الأهداف المطلوبة, كما تأتى الأهمية- كذلك- للدراسة من خلال الأهمية النظرية والتطبيقية, فالأهمية النظرية تتمثل في إفادة المسئولين عن كليات التربية بالإجراءات الواجب اتخذها للحصول على الاعتمادية لمؤسساتهم من خلال إلقاء الضوء على بعض التجارب والبرامج في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي, أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في القيام بالممارسات التطبيقية لتحقيق الاعتماد لكليات التربية بما يحقق جودة هذه المؤسسات وتميزها, وذلك من خلال تحديد لمعايير الاعتماد بتلك المؤسسات.

كما ترجع أهمية تلك الدراسة في الوقت الحالي نظرا لتعرض كليات التربية لآراء تنادى بضرورة التغيير والتطوير لبرامجها وذلك لوجود كثير من السلبيات بها وعدم تمشها مع المعايير اللازمة للاعتماد -من وجهة نظرهم-, إلى الحد الذي نادت فيه بعض وجهات النظر القليلة بإلغاء تلك الكليات لعدم جدواها من وجهة نظرهم , وبالتالي يعتقد الباحث ان أهمية تلك الدراسة تضع معايير لاعتماد تلك الكليات مثلها مثل باقي كليات الجامعات المصرية علاوة على كسب ثقة المجتمع فيها وذلك من خلال التعرض لبعض معايير الاعتماد في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية

حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة الحالية على دراسة إجراءات ومعايير الاعتماد الحالية لكليات التربية في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية , ومدى إمكانية الإفادة مها فى تطوير إجراءات الاعتماد ومعاييره بكليات التربية بجمهورية مصر العربية .

مصطلحات الدراسة

الجودة

تتعدد التعريفات الخاصة بمفهوم الجودة ،وكل منها ينظر إلى إليها من زاويته كما هو الحال في جميع مفاهيم العلوم الإنسانية فقد عرف ابن منظور في معجمه لسان العرب كلمة الجودة بأن أصلها

" جود " والجيد نقيض الرديء ، وجاد الشيء جوده ، وجوده أي صار جيداً ، وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل (ابن منظور ، ١٩٨٤ ، ٧٢) ، وتعرفها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو) بأنها : تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة (رزق، ٢٠٠٦ ,٥).

كما يعرفها بوج وساندرز (Bogue & Saunders,1992,20) بأنها : مطابقة تخصيص الرسالة وتحقيق الهدف، داخل مستويات الكمال والمحاسبة المقبولة من المستفيدين.

ويعرفها الباحث إجرائيا في تلك الدراسة بأنها : جملة الجهود التي يبذلها القائمين على أمر هذه الكليات بغرض تطوير وتحسين مخرجات هذه الكليات في ضوء الاتجاهات العالمية للجودة الشاملة.

الاعتماد

إن مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة، بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية التسعينات من القرن الماضي نتيجة لشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية حتى ارتبط مفهوم الاعتماد كما يراها (الربيعي واخرون، ٢٠٠٤ ,٣٩٤) في الجامعات والكليات بمبادئ وأسس ضمان الجودة والتي تبدو منسجمة ومتداخلة في المضامين والإجراءات .

إن الاعتماد- فى حد ذاته- هو نظام للاعتراف بوصول المؤسسة التعليمية أو البرامج التي تقدمها إلى مستوى معياري محدد Certain Standard من الأداء والتكامل والجودة وفقاً لمعايير محددة تؤهل كل منها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف(الموسوى ,٢٠٠٣ , ص ص ٢٣٣-٢٣٧), فهو عملية تقييم خارجي لجودة مؤسسات التعليم بما يتضمنه من برامج تعليمية وتربوية, وذلك بهدف تحقيق ضمان الجودة بهذه المؤسسات والتحسين المستمر للأداء بها".(CHEA, 2002, p1)

ويعرفه البعض بأنه: "عملية تبدأ بالتقييم الذاتي للمؤسسة ككل أو فى جزء من أجزائها, ومطابقة هذا التقييم بتقييم خارجي تقوم به لجان خارجية يعمل بها متخصصون, وتتم هذه العملية فى ضوء معايير موضوعة مسبقاً"(حباكة ,٢٠٠٤, ص ١٤), فالاعتماد عملية تقوم بها المؤسسة التعليمية كل فترة لتقييم فعاليتها سواء كان التقييم كلياً أو جزئياً بهدف الوصول إلى حكم بأن هذه المؤسسة قد حققت أهدافها التعليمية, فهو عملية جوهرية لتطوير واقع التعليم وبرامجه بما يضمن لها الجودة والتميز فى تحقيق أهدافها بقدر من الكفاءة والفاعلية.(عبدالعزيز و حسين,٢٠٠٥ ,٤٩٤)

كما اختلفت الآراء حول مفهوم الاعتماد طبقا للدول, فمفهوم الاعتماد في أوروبا يختلف عنه في الولايات المتحدة الأمريكية ,فقد استخدمت وكالات الاعتماد في أمريكا مفهوم الاعتماد : " الاعتماد هو عملية الاعتراف بالمؤسسة التعليمية أو برامج الأداء والتكامل والجودة التي تولد الثقة لدى

المجتمع التعليمي وكافة الناس", وأما الاعتماد الأوروبي "فهو عملية تقييم البرامج التعليمية بهدف تحـــقيق مستوى عال من الأداء في ظل معـايير الجودة التي وضـعتها بعض الهيئـــات الخارجية مثل الحـكومة ومجالس ولجان الاعتمـاد والـــوزارة (فرح ,٢٠٠٤) .

وهناك من يرى بأن الاعتماد الأكاديمي هو عملية التقييم الخارجي للجودة التي يتم استخدامها بواسطة التعليم بهدف تحقيق ضمان الجودة في برامج المؤسسات التعليمية, وتحسين جودتها. ويشير إلى مدى العمليات التي يتم استخدامها لضمان أن المؤسسات التعليمية, على اختلاف مستوياتها, تعمل في ظل معايير الجودة التي تهدف إلى تحسن جودة المدخلات, والعمليات, والمخرجات, والإدارة والخدمات المقدمة ((Dill, and Williams,1996 pp17-24).

ويتفق مع ذلك تعريف (فهد، ٢٠١٥, ١١) بأنه: "اعتماد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات إنجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية".

كما تعرف الهيئة القومية للجودة فى مصر الاعتماد بأنه إقرار الهيئة باستيفاء الكلية أو البرنامج التعليمي لمستوى معين من معايير الجودة وأنه لديها نظم فعالة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقا للضوابط التي تنشرها الجهة أو الهيئة التي تمنح ذلك الاعتماد (وزارة التعليم العالي المصرية ,٢٠٠٥) .

ويعرف الباحث الاعتماد إجرائيا في هذه الدراسة بأنه: عملية تقييم تخضع لها الكلية أو برامجها التعليمية التي تقدم للطلاب من قبل إحدى هيئات الاعتماد استنادا إلى معايير محددة، ثم تقرر هذه الهيئة أن الكلية أو برامجها التعليمية قد استوفت الحد الأدنى من المعايير فتصبح معتمدة لفترة زمنية محددة، ومن ثم فإن الاعتماد يعتبر شهادة تثبت ضمان النوعية والجودة.

المعايير الأكاديمية:

تعرف المعايير الأكاديمية بانها معايير محددة تقررها الكلية وتكون مستمدة من مراجع خارجية قومية أو عالمية، وتتضمن الحد الأدنى من المعرفة والمهارات المفترض أن يكتسبها الخريجون من البرنامج وتستوفي رسالة الكلية المعلنة (وزارة التعليم العالي المصرية ,٢٠٠٥) .

ويعرفها الباحث إجرائيا في البحث الحالي بأنها : مقياس يمكن بواسطته الحكم على برامج إعداد المعلم بكليات التربية في الدول العربية بالكفاءة أو عدم الكفاءة في إعداد معلم يستطيع اجتياز

اختبارات الحصول على رخصة مزاولة مهنة التدريس بنجاح أو أي اختبارات تُجرى له عند بداية تعيينه كاختبار الكفايات.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن على النحو التالي:

- دراسة تاريخية لتطور مفاهيم الجودة والاعتماد، استخدم فيها المدخل التاريخي وهو جزء من المنهج المقارن.

- دراسة نظرية لتجارب بعض الدول المتقدمة فى مجال الاعتماد استخدم فيها المدخل الوصفي وهو جزء من المنهج المقارن.

- تحليل مقارن لإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين معايير وإجراءات بهدف الوصول إلى بعض المقترحات والتوصيات الموضوعية التي تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري ، وهذا هو الهدف الذي تقوم من أجله الدراسة المقارنة الحالية ويؤكد عليه المنهج المقارن.

الدراسات السابقة

قام (الجندي , ٢٠٠٠م) بدراسة تناول من خلالها مفهوم الاعتماد الأكاديمي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ووضع تصور مقترح لما ينبغي أن تسير عليه آلية تقويم الأداء الجامعي استناداً إلى مفهوم الاعتماد الأكاديمي بالجامعات المصرية, وتوصلت الدراسة إلى أهمية إجراء تعديلات فى قانون تنظيم الجامعات وإعادة صياغة الحقوق والواجبات فى ضوء فلسفة تقويم الأداء الجامعي, وكذلك الأدوار المرتبطة بمفهوم التقويم الذاتي ومفهوم الاعتماد الأكاديمي, كما أوصت الدراسة بضرورة تأسيس نظام للمعلومات لتوفير البيانات والتقارير اللازمة لتقويم الأداء الجامعي بمستوياته المختلفة.

وفى عام٢٠٠٢م قامت عائشة أحمد بشير بدراسة بهدف التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي بالجامعات العربية وكذلك خبرات بعض الدول فى مجال الاعتماد الأكاديمي والمهني من أجل التوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني التي يمكن تطبيقها فى مؤسسات التعليم العالي الخاص بالجامعات العربية, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة أن تحقق المؤسسة أو البرنامج الحد الأدنى لمعايير الاعتماد لكي تحصل على هذا الاعتماد, وأوصت الدراسة بأن تكون هناك مؤسسة وطنية للاعتماد الأكاديمي والمهني للتعليم العالي

تابعة للحكومة, وأن تنشأ قاعدة معلومات تشمل الجامعات الحكومية والخاصة وتحتوى على جميع الإحصاءات والإجراءات الإدارية.(بشير,٢٠٠٢)

وفى نفس العام قامت (جويلى,٢٠٠٢) بدراسة بهدف الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة فى النظام التعليمي ومعرفة المبررات التي تستدعى تطبيق هذه الجودة, ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي, وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج مؤداها أن تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الواعية والتركيز على المخرجات والتأكيد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة, تعد من أهم متطلبات تحقيق الجودة.

أما دراسة (حافظ ,٢٠٠٣م) فقد هدفت إلى التوصل لنظام مقترح للاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم فى ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات أكاديمية متخصصة, وقام الباحث بعرض لنظم الاعتماد لبرامج إعداد المعلم فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وتركيا, ثم قام بتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين نظم الاعتماد بهذه الدول, وقام باقتراح مجموعة من المعايير لنظام الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم تتعلق باللوائح التنظيمية وإدارة الكلية, والمقررات, وأعضاء هيئة التدريس, والطلاب, والتجهيزات, ونظام التقويم, وأوصت الدراسة بضرورة أن يتعلم الطلاب من المقررات الدراسية مهارات لتطوير أدائهم المهني.

وتناولت دراسة (حباكة ,٢٠٠٤م) إمكانية الاستفادة من خبرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا فى تجويد الأداء بالجامعات المصرية من خلال تطبيق نظام الاعتماد والتوصل إلى بعض المقترحات لتجويده بما يتناسب مع طبيعة المجتمع المصري، وحتى يمكن التوصل إلى ذلك, قامت الدراسة بعرض مجموعة من البدائل؛ الأول يعتمد على إنشاء وتشكيل لجان اعتماد متنوعة فى مصر تشرف عليها لجنة من المجلس الأعلى للجامعات بينما يتمثل البديل الثاني فى إنشاء وتشكيل لجنة اعتماد موحدة على مستوى الجمهورية بالمجلس الأعلى للجامعات, فى حين يختص البديل الثالث بإنشاء لجنتين مستقلتين للاعتماد داخل المجلس الأعلى للجامعات وعلى مستوى الجمهورية, كما قامت الدراسة بتقديم اقتراحات تتضمن متطلبات التنفيذ ومعوقاته.

فى حين حاولت دراسة (محمد, وقرنى,٢٠٠٥) تحليل خبرات بعض الدول فى مجال الاعتماد بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الاستفادة منها فى وضع استراتيجية لتطبيق معايير الاعتماد فى كليات التربية فى مصر, وقد استخدم الباحثان مدخل النظم وذلك عن طريق تحديد أبعاد نظام الاعتماد, ووصف وتحليل بعض الخبرات العالمية فى مجال الاعتماد الجامعي, ووصف وتشخيص مجهودات تطبيق نظام الاعتماد بالتعليم الجامعي المصري, ووضع عدد من البدائل المقترحة والمقارنة بينها لاختيار البديل الأمثل, ثم وضع استراتيجية مقترحة لتطوير كليات التربية فى ضوء معايير الاعتماد, وقد قام الباحثان بتطبيق استبانة للتعرف على مدى حاجة كليات التربية المصرية للاعتماد ومكوناته وتم تطبيقها على عينة من خبراء التربية الذين يعملون بالمناصب الإدارية, وقد

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج قام الباحثان فى ضوئها بوضع الاستراتيجية المقترحة لتطوير كليات التربية مع تقديم بعض المقترحات التي تساعد على تفعيل تطبيق هذه الاستراتيجية.

كما هدفت دراسة (عبدالعزيز,وحسين, ٢٠٠٥) إلى التعرف على كيفية ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي واعتمادها فى ضوء بعض الخبرات العالمية, ووضع تصور مقترح لكيفية ضمان جودة المؤسسات التعليمية, وقد اعتمد البحث على بعض تقنيات المنهج المقارن وكذلك أسلوب تحليل النظم, حيث قام الباحثان بعرض لخبرات بعض الدول الأجنبية فى الاعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي, وفى ضوء ذلك تم وضع تصور مقترح لضمان الجودة والاعتماد فى مصر, وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تؤكد على ضرورة إتاحة الفرصة لمشاركة كل الأفراد العاملين بمؤسسات التعليم العالي فى تحقيق ضمان الجودة داخلها مع الاستفادة من الخبرات العالمية الرائدة فى مجال الاعتماد وضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

وقد قامت دراسة (أمين وآخرون, ٢٠٠٥م) - أيضاً- بدراسة الهدف منها التعرف على مفهوم الاعتماد وأنواعه ومعاييره ومبررات تطبيقه فى التعليم العالي, والتعرف على خبرات وتجارب بعض الدول فى مجال الاعتماد وضمان الجودة, بالإضافة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم العالي المصري, وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالمنهج المقارن, وبعد عرض الباحثين للجانب النظري وكذلك خبرات بعض الدول فى مجال ضمان الجودة والاعتماد والجامعي قاموا بإجراء تحليل مقارن لهذه الأنظمة ووضع تصور مقترح لتطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة فى التعليم العالي المصري وذلك من خلال مجموعته من التوصيات التي أوصت بها الدراسة.

وهدفت دراسة (كنعان,٢٠٠٥م) إلى الوقوف على أهمية الاعتماد الأكاديمي ونظام الجودة والحاجة إلى وجوده فى مؤسسات التعليم العالي وإعداد مقياس لتقويم أداء كليات التربية السورية فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي وأنظمة الجودة العالمية, وقد سارت الدراسة وفق محورين؛ الأول تحليلي عن طريق دراسة تحليلية لمعايير الاعتماد الأكاديمي, والثاني تطبيقي وذلك بدراسة واقع تطبيق هذه المعايير فى مدخلات كليات التربية وعملياتها ومخرجاتها, وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الاعتماد الأكاديمي وأنظمة الجودة فى مؤسسات التعليم العالي وإعادة النظر فى سياسة هذا النوع من التعليم وصياغتها بما يتلاءم مع معايير الجودة العالمية ومواكبة التغيرات العالمية لتحقيق متطلبات هذه الجودة.

أما دراسة (بدراوي ,٢٠٠٥م) فقد هدفت إلى التعرف علي دور نظم الاعتماد في تجويد الأداء بمؤسسات التعليم الجامعي، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي وتطبيق أسلوب تحليل النظم سواء فيما يتعلق بتحليل نظم الاعتماد أم تحديد أهم جوانب منظومة الأداء المتوقعة من تطبيق الاعتماد في تجويد الأداء الجامعي، وبعد عرض الدراسة لأهمية الاعتماد ومستويات مؤسساته

وأنماطه توصلت إلي مجموعة من المتطلبات، التي تساعد علي تطبيق الاعتماد في الجامعات العربية، بينما هدفت دراسة رائد حسين الحجار.(الحجار ,٢٠٠٥) إلى التعرف علي واقع مؤسسات التعليم العالي الياباني ومراحل تطور نظام ضمان الجودة والاعتماد بها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف مؤسسات التعليم باليابان وآلية العمل في هيئة اعتماد الجامعات اليابانية ، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من الدروس المستفادة من التجربة اليابانية وبعض الصيغ التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني

كما تناولت دراسة العضاضي٢٠٠٧ معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي – حالة تطبيقية جامعه الملك خالد بأبها، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة وتصنيف عوائق تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ودرجة أهميتها، وقدد استخدمت الدراسة الاستبيان وطبقت على عينة من (١٠٢) عضو هيئة تدريس في ثلاث كليات بجامعة الملك خالد بأبها، وكدان مدن أبرز نتائج الدراسة: ضعف الدعم المالي، وعدم قناعة القيادات بمعايير الجدودة والاعتماد الأكاديمي، وعدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية، وعدم وجود سياسة واضحة لتحقيق الجودة الشاملة بالجامعة، وضعف الثقة في أعضاء هيئة التدريس، والمركزية والبيئة البيروقراطية للعمل، وعدم وضوح معايير قياس الأداء، وقد راجعت الدراسة هذه المعوقات لعدة أسباب أهمها: انعدام الخبرات في مجال الجودة الشاملة وتطبيقاتها.

كما اهتمت دراسة الحبيشى والعمري ٢٠٠٩ بوضع دليل الجودة والاعتماد الأكاديمي لكليات التربية، وقد هدفت الدراسة إلى إعداد دليل يتضمن أهم معايير الجدودة والاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالعالم العربي، وقد تم تحديد أحد عشر معيارا تتعلق بقطاعات عريضة من النشاط في كليات التربية وهي: رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها -النظام الإداري -تصميم موقع الكلية على الإنترنت - البنية التحتية -نظام القبول والتسجيل وآلية الاتصال بأعضاء الهيئة التعليمية -نظام الدراسة - الإشراف الأكاديمي –المناهج (التقليدية والإلكترونية) -الإعلام والدعاية -فعالية الكلية -خطة التمويل أما منهج الدراسة فقد أعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث، وعينة الدراسة شملت المجتمع الأصلي لهذا الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية داخل المملكة وخارجها، وتم توزيع أداة الدراسة عليهم، وكان العائد منها (بعد استبعاد بعضها لعدم اكتمالها) ١٢ استبانة، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها العناية باختيار القيادات الإدارية الفاعلة في مجال إدارة الجدودة لتسدهم فدي التغيير والتجديد وفق معايير وضوابط مقننة، كما إن على الإدارة العليا للجودة العودة إلى أرض الواقع و تلمس احتياجات كلية التربية الفعلية من بنية تحتية وكوادر بشرية ومساعدة الكليات على تخطي هذه العقبات، كذلك العمل على تهيئة المناخ المناسب الذي يساعد على تقبل ونشر ثقافة الجدودة فدي كليات التربية، وضرورة وجود خطة واضحة المعالم للتغلب على المعوقات التدي تحدد من تفعيل وتطبيق الجودة في كليات التربية.

كما تناولت دراسة العضاضي (٢٠١٢) تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، و قد تم استعراض الدراسات السابقة ثم أجريت الدراسة الميدانية و قد شملت فروض الدراسة، مجتمع البحث، و القسم الثالث يتضمن النتائج ثم ملخص النتائج فالتوصيات. تم إعداد استبانة مكونة من قسمين. الأول عبارة عن ٣٨ عنصر تمثل المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي مقسمة إلى خمس مجموعات بينما القسم الثاني يعنى بالمعلومات الأولية عن المستقصي منه. تم تحديد مجتمع البحث جميع أعضاء هيئة التدريس من الكليات النظرية بجامعة الملك خالد: كلية الشريعة و أصول الدين، كلية العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإدارية و المالية، كلية التربية. و قد بلغت الاستبيانات الإجمالية الصالحة للتحليل (٢٠٤) استبانة، حيث وصلت نسبة الردود الصالحة للتحليل تقارب (٦٠%) من إجمالي العينة. و قد تم الخروج بعدة نتائج من الدراسة الميدانية كان أهمها: • رغم التقارب بين المتوسطات إلا أنه يلاحظ وجود اختلاف من حيث درجة الموافقة • ابرز المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات لتعليم العالي: ١. ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة. ٢. ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية. ٣. ضعف إمكانيات المكتبات. ٤. زيادة العبء التدريسي. • وجود اختلاف بين المجموعات الرئيسية للمعوقات وفقا للتخصص. • وجود فروق في تقدير درجة الأهمية للمعوقات التنظيمية و خدمة المجتمع ترجع إلى خبرة عضو هيئة التدريس بينما لا توجد فروق في بقية الجوانب. و قد تم اقتراح عدد من التوصيات أهمها: • نشر ثقافة الجودة. • يجب البدء بقطاع الخدمات العامة والخدمات الإدارية . • الاهتمام كثيرا بالحوافز لأعضاء هيئة التدريس. • الاهتمام بدعم البحث العلمي. • اختيار قيادات تمتلك خبرات تشرف على تطبيق برنامج الجودة الشاملة.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

قام جامريل GAMBRILL فى عام ٢٠٠١م بدراسة ركز خلالها على أهمية تزويد الخريجين بالمهارات التي تؤهلهم للقيام بدور فى حل المشكلات التي تواجه المجتمع, وذلك من خلال الاهتمام بعمليات الإصلاح والتجديد فى السياسة التعليمية, وكذلك معايير الاعتماد وعلاقتها براحة العملاء ورفاهيتهم, وضمان جودة الوظائف والخدمات المهنية المقدمة للمجتمع, وبعد عرض الدراسة لمعايير الاعتماد التعليمية وصياغتها, توصلت إلى بعض المعايير التي تحقق راحة الأفراد ورفاهيتهم والتوصل إلى مقياس يساعد على تقدم المجتمع وتطويره, كما توصلت الدراسة إلى أن التحديث الجيد لمعايير الاعتماد والسياسة التعليمية أصبح يمثل الركيزة الأساسية لرفاهية الأفراد كما أنه يعد مقياساً لتقدم المجتمع وتطويره.((Gombrill,2001)

أما دراسة أكدومان AKDUMAN عام ٢٠٠١م, فهدفت إلى محاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى تطبيق نظام الاعتماد فى مؤسسات التعليم الجامعي, وقد قام الباحث بعرض التغيرات العالمية وتأثيرها على التعليم الجامعي بتركيا, وكذلك الجهود المبذولة فى تطبيق نظام الاعتماد, وقد

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أكدت على أهمية تطبيق نظام الجودة والاعتماد فى مؤسسات التعليم الجامعي, وأوصت بضرورة تطبيق هذا النظام فى المجالات المختلفة للتعليم الجامعي بتركيا, وأن يتم تأسيس هذا النظام وفق ما هو متبع فى دول الاتحاد الأوربى الأخرى.(((Akduman, , et al,2001

كما هدفت الدراسة التي قام بها ميللر MILLER فى عام ٢٠٠٣م إلى التعرف على أداء أعضاء هيئة التدريس وعلاقة هذا الأداء وما يترتب عليه من إنتاج ببعض المتغيرات الخاصة بطبيعة الجامعة وخصائص البرامج التي تقدم بها, وقد اهتمت الدراسة بالمقارنة بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي التي تخضع لنظام الاعتماد (المعتمدة), والمؤسسات التي لا تخضع للنظام (غير المعتمدة), وذلك من حيث: الوضع العلمى لأعضاء هيئة التدريس, وبقائهم فى الخدمة, والتمكن من التدريس, والرضا الوظيفى, والرضا عن الأجور وبرامج التعليم, كما تناولت الدراسة خصائص الجامعة ومستوى البحث العلمى فيها ونظام الاعتماد بها- كمتغيرات للدراسة- وبعد التحليل فى ضوء المقاييس المستخدمة, توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تؤكد جميعها على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات لصالح الجامعات التي تخضع لنظام الاعتماد (المعتمدة).(Miller, 2003))

وفى عام ٢٠٠٤م قام بيلينج BILLING بدراسة الهدف منها التعرف على أوجه الشبه والاختلاف فى نظم ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من خلال تحليل بعض الدراسات المقارنة التي تناولت ذلك, وقد تناولت الدراسة أوجه الشبه والاختلاف بالنسبة للأهداف, وأطر عمل هيئات الجودة, وتأثير الثقافة التنظيمية على هذه الأطر, وإمكانية نقل نظم ضمان الجودة من دولة إلى أخرى, وقد توصلت الدراسة إلى أن الاتفاق والاختلاف بالنسبة لعمل هيئات ضمان الجودة تشتمل على عدة أبعاد وهى: مفهوم الجودة, وأهداف ضمان الجودة, والإجراءات المستخدمة, ونوع المشاركة, ومدى ارتباط الاعتماد بقرارات التمويل, ودور الهيئات المهنية, ومدى الشفافية التي يستخدمها القائمون بعملية التقييم, وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية الاستعارة من الدول المختلفة تتطلب إعداداً كافياً من خلال التدريب الذى يساعد على رفع درجة الوعى وتنمية أعضاء هيئة التدريس, وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الدول بتعديل نظم التقييم والاعتماد التي تستعيرها بما يتفق وثقافة كل منها, كما تراعَى السهولة فى تطبيقها وخاصة فى الدول النامية, بالإضافة إلى ضرورة وضع نموذج عالمى لتأكيد الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي والجامعي يسهل عملية النقل والاستعارة من دولة إلى أخرى.((Billing, 2004)

أما دراسة فايتار FAITAR والتى أجريت فى عام٢٠٠٦م, فقد تناولت دور الاعتماد فى تشجيع وإعادة بناء التعليم الجامعي فى رومانيا- كإحدى دول شرق أوربا- وأهمية الانفتاح على المجتمعات المختلفة والأخذ بنظام التسويق فى حدوث تغييرات أساسية فى قطاع التعليم الجامعي, ودور عملية

الاعتماد فى جودة التعليم بمؤسسات التعليم الجامعي وخاصة المنشأة حديثاً, وقد قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية للتعرف على وجهات نظر كل من نواب الحكومة والمسئولين بالجامعات, وبعد تحليل الآراء المختلفة توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن سياسة الاعتماد تعمل على تحقيق النمو بالنسبة للتعليم الجامعي والعمل على تطويره.((Faitar, 2006)

كما قام بيرد BEARD فى عام ٢٠٠٦م- أيضاً- بدراسة الهدف منها التعرف على تأثير عمليات الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي على قدرات التعليم التنظيمية, وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية للتعرف على القدرات الحقيقية للتعليم العالي ومدى استفادة مؤسسات التعليم من برامج تحسين الجودة الأكاديمية, وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي تتطلب تغيراً فى عدة أمور أهمها: الرؤية والمشاركة, والثقافة التنظيمية, ومجموعة العمل, ونظم التفكير والقيادة, ومهارات التوظيف, والمنافسة, بالإضافة إلى ضرورة تحديد دليل للقدرات التنظيمية للتعليم.(Beard ,2006))

وهو ما أكدت علية دراسة كيم واخرون(٢٠١٢.(, التي توصلت أن تطبيقات إدارة الجودة الشاملة لها تأثير إيجابي في الابتكار الإداري، حيث توصلت إلى وجود علاقة بين تطبيقات إدارة الجودة والابتكار، كما أن العلاقة بين تطبيقات إدارة الجودة الشاملة والابتكار يمكن تصويرها في نموذج يتألف من القيادة الإدارية، مشاركة العاملين، وتمكين العاملين، التركيز على العملاء، والتدريب، وتحليل المعلومات، وابتكار المستمر، والمتغير المستقل تكون من ابتكار العملية، والابتكار الإداري. (Kim, D.Y., et al,2012)

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق لبعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت نظم الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي, يتضح أن بعض الدراسات العربية قد تعرضت لمفهوم الاعتماد وأهدافه وأنواعه ومعاييره ومراحل تطور نظم الاعتماد, وأهمية ومبررات تطبيق نظم الاعتماد فى مؤسسات التعليم الجامعي, والدور الذى تقوم به نظم الاعتماد فى تجويد الأداء بهذه المؤسسات كما ركزت معظم الدراسات العربية على دراسة واقع مؤسسات التعليم العالي بالجامعات المصرية والعربية والجهود المبذولة بها, وعرض لخبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة فى مجال الجودة والاعتماد, وكيفية الاستفادة منها فى تجويد الأداء بالجامعات المصرية والعربية, وذلك من خلال التوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة والتي يمكن تطبيقها فى مؤسسات التعليم الجامعي المصرية.

أما الدراسات الأجنبية فقد تناول بعضها خصائص الجامعة ومستوى البحث العلمى فيها, وأهمية تطبيق نظام الاعتماد بها والأسباب التي أدت إلى تطبيقه بمؤسسات التعليم الجامعي, وعرض لأهم المتغيرات العالمية وأثرها على هذا النوع من التعليم, وكذلك الدور الذى يقوم به الاعتماد فى إعادة

بناء التعليم الجامعي وتحقيق الجودة فى مؤسساته, كما أكدت بعض هذه الدراسات على ضرورة إقرار نظام للاعتماد وتبسيط إجراءاته وأبعاد تنفيذه كوسيلة لحل مشكلات المجتمع, فى حين ركزت بعض الدراسات على ضرورة أن تقوم الدول بتعديل نظم التقييم والاعتماد بها بما يتفق وثقافة كل منها, ووضع نموذج عالمى لتأكيد الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي يسهل عملية النقل من دولة إلى أخرى.

وعلى الرغم من التباين بين هذه الدراسات فى تناول نظم الاعتماد ومبررات تطبيقه والمعايير المقترحة وكيفية الاستفادة من الخبرات والتجارب فى مجال الجودة والاعتماد, إلا أن هذه الدراسات- بصفة عامة- قد أكدت على أن الاعتماد أصبح مدخلاً أساسياً لتحقيق جودة المؤسسات التعليمية فى ضوء المعايير العالمية, وأن نظام الاعتماد له دور هام فى تعزيز الثقة المجتمعية فى نظم التعليم الجامعي بالمجتمع وهو ما تؤكد عليه الدراسة الحالية أيضاً.

وعلى الرغم من الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية من حيث طبيعة الدراسة وأهدافها والمنهج المستخدم والإجراءات المتبعة, حيث تتناول الدراسة الحالية خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا فى تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وإمكانية الاستفادة منها فى جمهورية مصر العربية, إلا أن الدراسة الحالية قد استفادت من الدراسات السابقة العربية والأجنبية فى التعرف على المفاهيم الأساسية للاعتماد وأهم المعايير المقترحة للاعتماد, كما استفادت من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسات فى صياغة الرؤية المستقبلية لتطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي المصري.

خطوات السير في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الحالية وللإجابة عن تساؤلاتها فإنها تسير وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى : وتتضمن الاطار العام للدراسة من مقدمة البحث ومشكلة الدراسة وأسئلتها والأهمية والأهداف ومنهج البحث ومصطلحات البحث والدراسات السابقة

الخطوة الثانية : وتتضمن دراسة تحليلية للأسس النظرية للاعتماد بكليات التربية فى ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة

الخطوة الثالثة : وتتضمن دراسة تحليلية لواقع معايير وإجراءات الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية

الخطوة الرابعة : وتتضمن التحليل المقارن لمعايير وإجراءات الاعتماد بكليات التربية في كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية

الخطوة الخامسة : وتتضمن تحديد الإجراءات المقترحة لمعايير الاعتماد وإجراءاته لكليات التربية بجمهورية مصر العربية في ضوء الاستفادة من خبرت كل من ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية

ثانيا :دراسة تحليلية للأسس النظرية للاعتماد في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة

ماهية الاعتماد وأنواعه:

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الاعتماد, حيث ترى وزارة التعليم العالي بانه : "نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوي مؤسسات التعليم وبرامجها الدراسية، فهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطورها، وذلك في ضوء مجموعة من المعايير لتحقيق مستويات قياسية متوقعة يتم وضعها بواسطة هيئات مسئولة ومعترف بها عالمياً، بهدف تحقيق قدراً من الجودة والتميز"(وزارة التعليم العالى،٢٠٠٤م , ص ٢)، فهو آلية تهدف إلي الارتقاء بجودة التعليم في المؤسسات التعليمية، فهو أداة فعالة لضمان مستوى ومعايير وجودة معينة.(حسين ,٢٠٠٥ ص ١٩٧)

ورغم اختلاف مفهوم الاعتماد من مجتمع إلى آخر, إلا أن هناك نقاطاً كثيرة للاتفاق حول مفهوم الاعتماد في التعليم, فهو عملية تقييم المؤسسات التعليمية (الاعتماد المؤسسي), أو البرامج التعليمية بها (الاعتماد البرامجى), ويتم ذلك بشكل كلى أو جزئي بغرض التعرف على مدى استيفاء المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها الهيئات المسئولة عن الاعتماد, على أن يتم ذلك بشكل دوري وبطريقة منظمة وفق إجراءات معينة, ومن ثَمَّ يتم منح الاعتماد للمؤسسة أو البرنامج المراد تقييمه.(عبدالهادى ,٢٠٠٥ م , ص ٥١)

وفى ضوء ذلك فإن الاعتماد يمثل حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ومصدراً لاطمئنان المجتمع الخارجي لمؤسسات التعليم, وبذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تحقق تميزاً يقوم على منظومة معايير متفق عليها من الجودة كما أن الاعتماد هو تعبيراً عن المكانة الأكاديمية للمؤسسة التعليمية أو البرامج التي تقدمها على أساس مدى استيفاء كل منها لمعايير الجودة المتفق عليها مع الهيئات المسئولة عن الاعتماد.

أما من حيث أنواع الاعتماد فقد اتفقت العديد من الآراء حول تقسيم الاعتماد إلى عدة أنواع متباينة ، إلا أنه في ضوء ما تناولته معظم الكتابات يمكن توضيح أنواع الاعتماد في بمؤسسات التعليم الجامعي على النحو التالي:((حسين ,٢٠٠٥ ص ١٩٧) (مجاهد , ٢٠٠٢م (عبدالعاطى ,٢٠٠٥)

(أ): الاعتماد المؤسسي:

يعتمد الاعتماد المؤسسي على تقييم الأداء بالجامعات بصورة شاملة، ويقصد به إعطاء ترخيص يعترف بأن الجامعة تحتفظ بالمعايير التي تؤهلها للانضمام إلى اتحاد الجامعات المماثلة والتي تؤهل خريجيها للالتحاق بالأعمال المهنية المتخصصة، ويعد هذا الترخيص بمثابة اعتراف بان الجامعة قد استوفت الشروط اللازمة لهذا الاعتماد، وبذلك فان الاعتماد المؤسسي هو اعتراف بجودة الجامعات بعد التأكد من أنها حققت أهدافها المحددة بدقة وأنه قد تم تخطيط وتنفيذ برامجها بدقة كما أنها تمتلك الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من تنفيذ خططها المستقبلية. ويتكون هذا النوع من الاعتماد من جزأين رئيسيين هما:

١- **الاعتماد الأولى للجامعات (الاعتماد العام):** حيث يعتمد هذا النوع من الاعتماد على أساس أن الجامعة تقوم بتحقيق القدر المناسب من أهدافها المرسومة ، وأن لديها القدرة على الاستمرار فى تحقيق أهدافها فى المستقبل بما تمتلكه من إمكانيات وموارد , ولكي يتم الحصول على هذا النوع من الاعتماد يجب التأكد من مدى استيفاء الجامعة لمجموعة من المعايير منها (الإدارية والأكاديمية والمالية وهندسية والموارد والخدمات)، وبذلك فإن هذا النوع من الاعتماد يقصد به: تحقيق الجامعة لمعايير محددة للجودة بحيث تشمل كل جوانب العملية التعليمية ابتداءً من الرسالة والأهداف والإطار المفاهيمى والمصادر المادية والبشرية وعمليات التقويم على مستوى الطالب والمؤسسة ومدى وجود روح التعاون داخل هذه الجامعة.

فالاعتماد الأولى هو خطوة مبدئية للتأكد من أن المؤسسة قد استوفت الشروط والمعايير العامة كالمباني والتجهيزات والمعامل والمكتبة والملاعب وغيرها, وكذلك أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري ومدى ثبات واستمرارية مصادر التمويل, وعلاقة الجامعة بالمجتمع المستفيد من خدماتها, أي أن هذا النوع من الاعتماد يتضمن اعترافاً بأداء الجامعة بصورة شاملة

٢- **الاعتماد الأكاديمي :**حيث يركز الاعتماد الاكاديمي على تقييم البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة, ويُمنح هذا النوع من الاعتماد للبرامج الأكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد الأولى (العام), وذلك بفحص كل ما يتعلق بالبرامج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم الحقيقية وعدد الطلاب وسجلاتهم الأكاديمية وتوافر مصادر التعلم, أي أن هذا النوع من الاعتماد هو اعتراف بالكفاءة الأكاديمية لبرنامج دراسي تقوم به هيئة علمية متخصصة.

فالاعتماد البرامجي هو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الجهة المسئولة عن منح الاعتماد الأكاديمي لكي تتحقق من أن الجامعة والبرامج المقدمة بها قد استوفت الشروط والمعايير التي تسعى الجامعة بما لديها من إمكانيات مادية وبشرية من تحقيقها, فالاعتماد الأكاديمي أو البرامجي هو صفة

تطلق على أي برنامج أو جامعة استوفت بعض المعايير المحددة من الجودة في العملية التعليمية, كما أنه يعد مجموعة من الإجراءات التي يتم بها ومن خلالها إعطاء تقييم شامل للجامعة وبرامجها, يتبين من خلاله نقاط القوة والضعف التي توجد فيها, ومن ثَمَّ إعطاء حكم بأهلية وكفاءة هذه الجامعة للقيام بمسئولياتها بصورة جيدة ومناسبة.

(ب): الاعتماد المهني:

ويقصد بهذا النوع من الاعتماد, الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلى والإقليمي والدولي, فهو يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة. ويتم منح هذا النوع من الاعتماد من قِبل مؤسسات أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات والروابط المهنية الخاصة بكل مهنة, فالسبيل الأمثل للتعرف على حقيقة مستوى الأفراد هو وجود ترخيص قانوني مبنى على أساس فني سليم يسمح للفرد بمزاولة المهنة التي ينتمي إليها.

وفى العديد من الدول المتقدمة يقوم الطالب بعد حصوله على شهادة البكالوريوس باجتياز عدد من الامتحانات المهنية الخاصة للحصول على رخصة ممارسة المهنة, كما أن هناك اتفاقيات خاصة بين المؤسسات المهنية والمؤسسات التعليمية لوضع الضوابط والمستلزمات الأكاديمية والتدريب العملي الكفيل بمنح هذه البرامج نوعاً من التأهيل يترتب عليه إعفاء الخريج من عدد من الاختبارات أو جميعها, وهذا يعنى أن بعض البرامج الأكاديمية المهنية تحتاج إلى اعتماد من الجهة المسئولة عن الاعتماد الأكاديمي المتخصص واعتماد آخر من الجهة المسئولة عن الاعتماد المهني المتخصص.

ومن العرض السابق يتضح أن هناك علاقة بين الاعتماد المؤسسي والاعتماد المهني, حيث إن كلاهما يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات العالمية, كما يوجد بينهما نوع من التداخل والتكامل, فالاعتماد الكلى للجامعة يعنى أنها أصبحت قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة والنوعية المطلوبة في كافة برامجها الأكاديمية المتخصصة, ومن ثَمَّ يتحقق لخريجيها الأولوية في شغل المهن الهامة, فالاعتماد المؤسسي/الأكاديمي مطلب أساسي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني, كما أن الاعتماد المهني يتطلب أن يعد الخريج في جامعة تم اعتمادها والاعتراف بجودتها وقدرتها على إعداد خريجيها وتأهيلهم طبقا للمعايير والمواصفات القياسية المحددة من قِبل لجان الاعتماد.

معايير نظام الاعتماد ومجالاته:

تقوم الجهات المسئولة عن الاعتماد بوضع مجموعة من المعايير تحتكم إليها في تقويم المؤسسات التعليمية, وهذه المعايير تتضمن العديد من المجالات التي تتطلبها عملية الاعتماد وهى:(عبدالعزيز و حسين ,٢٠٠٥) (الخطيب ,٢٠٠٤)

١. **رسالة المؤسسة وأهدافها**: وتعنى الغرض الرئيسي من وجود المؤسسة في المجتمع, ومدى إسهامها في خدمته, ويجب أن تكون رسالة المؤسسة وأهدافها واضحة ومحددة وواقعية, وتراعى احتياجات المجتمع والطلاب المستهدفين, كما أن الأهداف يجب أن تصاغ بلغة يمكن قياسها حتى يمكن استخدامها كأساس للتقييم فيما بعد مع مراعاة مراجعة تلك الأهداف بصورة دورية.

٢. **التخطيط والتقييم**: وفيه تقوم المؤسسة بعمليات التخطيط والتقييم التي تناسب تلبية احتياجاتها وتحسين مستوى الإنجاز الذي يحقق رسالة المؤسسة وأهدافها, كما تحرص المؤسسة على تطبيق المعلومات التي حصلت عليها لتحديد إلى أي مدى استطاعت الإفادة من التخطيط والتقييم في تطوير المؤسسة, كما يجب أن تكون عملية التخطيط والتقييم مستمرة لزيادة كفاءة المؤسسة التعليمية.

٣. **الإدارة والتنظيم**: حيث يجب أن يتوافر للمؤسسة التعليمية نظام إداري يساعدها في تحقيق رسالتها وأهدافها, كما تقوم بتقديم تدريب مناسب لأعضائها حول حقوقهم وواجباتهم الوظيفية, كما تعمل المؤسسة على إيجاد قوانين وأنظمة ولوائح تحدد المسئوليات والصلاحيات لكل فرد في ظل تنظيم إداري جيد وحسن توزيع العمل والالتزام به.

٤. **أعضاء هيئة التدريس والعاملون**: ويتم تعيين أعضاء هيئة التدريس وإعدادهم وفق قواعد وأسس أكاديمية تخدم المؤسسة التعليمية وتساعدها على تحقيق رسالتها وأهدافها, كما يتم تحديد مجموعات الوظائف بما يتفق وأهداف المؤسسة ورسالتها, وتتيح المؤسسة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين الفرصة لتحسين مهاراتهم لتحقيق مستوى مرتفع من التحصيل الأكاديمي, كما يعمل أعضاء هيئة التدريس على تهيئة المناخ المناسب الذي يساعد الطلاب على عملية التعلم.

٥. **البرامج الأكاديمية وعملية التعليم**: أن تكون البرامج والمقررات التي تقدمها المؤسسة التعليمية متسقة مع رسالتها وتعمل على تحقيق أهدافها ويتضح ذلك من خلال طبيعة البرامج وجودتها والإنجازات التي يحققها الطلاب, وأن تصمم هذه البرامج والمقررات بحيث تؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب بما يعكس مدى الاستفادة منها, وأن تشبع

هذه الحاجات التربوية المتنوعة للطلاب, وان تتضمن التقييم المنتظم والمستمر للطلاب, كما تقوم المؤسسة بالعمل على تحسين هذه البرامج بصفة مستمرة.

٦. **الخدمات الطلابية**: تحرص المؤسسة التعليمية على تقديم خدمات طلابية تسهم في نمو شخصية الطلاب وتتضمن أنشطة تساعدهم على التطور الفكري والثقافي, وذلك من خلال توفير البيئة الجيدة التي تفرز التنمية الفكرية والشخصية للطلاب, وأن تقدم برامج مختلفة تساعد في إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين مسئولين في المجتمع.

٧. **الموارد المادية ومصادر التمويل**: على المؤسسة التعليمية أن تحسن تنظيم واستخدام الموارد المادية الملائمة والكافية لممارسة وظيفتها كالمباني والمعامل والبنية الأساسية والمواد الخام والتجهيزات وغيرها, كما تحرص المؤسسة على أن تكون مصادر التمويل ثابتة وكافية لاحتياجاتها مع ضرورة توافر إدارة محاسبية جيدة لضبط الموارد المالية, وان تحصل على التمويل اللازم لتدعيم الخدمات التي تشبع حاجات أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب من خلال الدعم المادي من الدولة وكذلك المصادر المحلية المجتمعية.

٨. **الخدمات المدعمة**: وفيها تقوم المؤسسة التعليمية بتوفير الخدمات التي تشبع حاجات الطلاب الوجدانية والذهنية والبد نية والاجتماعية, ويجب أن تستند هذه الخدمات على القوانين واللوائح التي تقرها المؤسسة بالتعاون مع التربويين والطلاب والقيادات المجتمعية.

٩. **الكشف العام والانفتاح على الجمهور**: وفيه تقوم المؤسسة التعليمية بتقديم معلومات كاملة للطلاب وجمهور المستفيدين منها من خلال دليل يوضح واجباتها ومسئولياتها تجاه الطلاب والمجتمع, وكذلك المعلومات الأساسية عن طريق الالتحاق والتسجيل والانتظام والجوانب الأكاديمية والإدارية وأشكال التعلم, كما تقوم المؤسسة بإعداد مطبوعات توضح رسالتها وأهدافها والبرامج والمقررات التي تقدمها, بالإضافة إلى الإمكانات المادية والبشرية التي تتضمنها المؤسسة وكل ما يتوافر لديها من استعدادات للعملية التعليمية.

ويتضح مما سبق ذكره ان معايير الاعتماد لكليات التربية تتعدد لتشمل جميع الأنشطة التي تتم داخلها أو حتى خارجها بداية من رسالة وأهداف كليات التربية والتخطيط الاستراتيجي لها وأساليب ووسائل التقييم التي تناسب تلبية احتياجاتها وتحسين مستوى الإنجاز الذي يحقق رسالة المؤسسة وأهدافها, كما تشمل تلك المعايير عملية الإدارة والتنظيم والتنسيق والعمل على إيجاد قوانين وأنظمة ولوائح تحدد المسئوليات والصلاحيات لكل منسوبي كليات التربية , وتنطلق تلك المعايير إلى العنصر الفعال فى العملية التعليمية إلا وهو أعضاء هيئة التدريس والذين يجب تعينهم وإعدادهم وفق قواعد وأسس أكاديمية تخدم كليات التربية ,كما تشمل تلك المعايير المقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية والتربوية بكليات التربية , وما يرتبط بها من خدمات طلابية والتي تسهم في نمو شخصية الطلاب ,

وما ينقص تلك المعايير إلا تحسن تنظيم واستخدام الموارد المادية الملائمة والكافية لممارسة وظيفتها كالمباني والمعامل والبنية الأساسية والمواد الخام والتجهيزات وغيرها , كما لا تهمل تلك المعايير الخدمات التي تشبع حاجات الطلاب الوجدانية والذهنية والبدنية والاجتماعية المختلفة

أهداف الاعتماد

يهدف الاعتماد بصفة أساسية إلى تنمية وضمان الجودة الكيفية والنوعية للبرامج والمؤسسات التعليمية من خلال مراجعة ومراقبة جودة برامجها وتقييمها بصورة مستمرة (حسين ,٢٠٠٥,ص ٢٠٧) ، وبصفة عامة فهو وسيلة لتطوير أو لمجاراة الأحداث الجارية أو ربما لحل مشكلات المنظمة والوصول إلى المستويات العالمية ، بالإضافة إلى عدد من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي (أبو ملوح، ٢٠٠٧، ٢) (شوان، ٢٠٠٤، ٧)(Sterling, 2000) (محمد, و قرنى٢٠٠٥) (Http://www.minshawi.com):

١)مساعدة الجامعات والمؤسسات التعليمية على تحديد أهدافها من خلال عملية التقييم الذاتي، ووضع خطط لتنفيذ وتحقيق ما لم يتحقق منها بعد ذلك.

٢)منح الجامعات والبرامج المعتمدة مكانة متميزة في مجتمعها وبين الجامعات الأخرى، ويشجع على التعاون والتشارك بين أفراد الجامعات والانفتاح وتبادل الخبرات .

٣)تغذية سوق العمل بأفضل الخريجين بل يجعل قدرة الطالب على التوظيف عالية لأنه يزيد من ثقة أصحاب الأعمال في خريجي الجامعات المعتمدة وأيضا يرقى بالمهن ويطورها .

٤)مساعدة الجامعات في الحصول على التمويل الكافي والضروري من الحكومة ويضمن للطلاب جودة الجامعات أو البرامج التي يرغبون الالتحاق بها.

٥)- ضمان جودة البرامج الأكاديمية ، وذلك من خلال قيام تلك الجمعيات بالتأكد من أن المؤسسات الأكاديمية يتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط والمواصفات التي تقع على قمتها الأهداف المحددة

٦)التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية، وذلك بتحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل الاعتماد.

٧)حث مؤسسات التعليم بكافة أنواعها على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتي لبرامج العملية وقدراتها المادية والمعنوية بما يضمن تطوير إلى الأفضل.

٨)- تشجيع تطوير وتحسين مؤسسات التعليم من خلال عمليات فحص وتقويم الأنشطة بالفعالية التربوية.

٩)ضمان حماية مؤسسات التعليم من أخطار الضغوط الخارجية والتي تبغي تقويم أوضاعها ومن ثم تهديد استقلالها وتدمير كفاءتها التربوية.

١٠)- يساعد على اقتراح الطرق والأساليب التي تمكن من وضع معايير تضمن مواكبتها لكل الظروف والأحوال التي تطرأ في المجال.

١١)- التأكد من توفر الشروط الأكاديمية في برامج المؤسسة الخاضعة لعملية الاعتماد.

١٢)- طمأنة الرأي العام على أن البرامج التعليمية ذات كفاءة أو مهارة تحقيق تطلعات وطموحات المؤسسة في الحصول على منتج تعليمي جيد.

١٣)- يضمن للمؤسسات التعليمية والأفراد والوكالات والمؤسسات الأخرى أن البرنامج المعتمد له أهداف ملائمة ومحددة تحديداً واضحاً، وأن الأوضاع القائمة فيه تبشر بتحقيق هذه الأهداف،وأنه يعمل بالفعل على تحقيقها بشكل جوهري،وأنه من المتوقع أن يستمر في تحقيقها.

١٤)كما أن الاعتماد الأكاديمي يعرف أبناء المجتمع ومؤسساته وجهاته الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي وعلاوة على إعلام مختلف الجهات التي تتعامل مع الخريجين وأعدادهم وقوة برامجها وطبيعة المؤسسات التي تخرجوا منها.

١٥)- أن استخدام معايير للاعتماد الأكاديمي والمهني يساهم مساهمة فعالة في فعالية استخدام وسائل التعليم والتدريب المتاحة في المؤسسات التعليمية على النحو الأمثل في جميع البلدان، وكذلك في تنمية الموارد البشرية وزيادة فعاليتها لخدمة المجتمع وتطويره.

وعلى الرغم من تعدد تلك الأهداف وشموليتها إلا انه يمكن القول بان من بين أهداف الاعتماد على المدى البعيد يتمثل في تشجيع التنافس المطلوب بين كليات التربية وذلك من خلال منح شهادات الاعتماد بتقديرات أو درجات مثل (كلية رائدة كلية متميزة كلية جيده كلية مقبولة) مما يساهم في رفع مستوى المنافسة بين الكليات الأمر الذي يترتب عليه رفع كفاءة كليات التربية وتحسينها.

مراحل نظام الاعتماد:

إن إجراءات حصول المؤسسة التعليمية على الاعتماد يتم من خلال عدة مراحل هى:(عبدالعزيز ,٢٠٠٥) (حبايب ,٢٠٠٢) ((Judith ,2000)

أ- **وضع الأسس والمعايير المبدئية**: وفيها تقوم مؤسسات الاعتماد بمراجعة الأسس والمعايير العالمية, وفى ضوء ذلك يتم تحديد مجموعة من هذه المعايير التي يتم الاستناد إليها للحكم على جودة المؤسسة التعليمية.

ب- **إجراء التقييم الذاتي (الداخلي)**: وفية تقوم المؤسسة بمراجعة آدائها في ضوء الأسس والمعايير التي تم تحديدها (الاسترشادية), وذلك بإعداد دراسة عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل بحيث تشمل كل قطاعات المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها, فهى تتضمن رسالة المؤسسة, والبرامج وأوجه النشاط الأكاديمية, وهيئة التدريب والعاملين, والوحدات المساعدة كالمكتبات وغيرها, كما تحتوى على التصور المستقبلى والتخطيط لأهم التطورات التي سوف تقوم بها المؤسسة, وتقوم المؤسسة بتقديم هذه الدراسة في هيئة تقرير مكتوب يقدم للجهات المسئولة عن الاعتماد.

ج- **إجراء التقييم الخارجي**: ويتم عن طريق لجنة مهنية متخصصة تسمى لجنة التقييم الخارجي, حيث تقوم بزيارة المؤسسة التعليمية للتأكد من صحة ما جاء بالدراسة الذاتية (التقييم الذاتي) ومدى مطابقتها للواقع وتحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق رسالتها وإتقانها لمعايير الجودة, وتقوم اللجنة بتقديم تقرير أولى يتضمن جوانب القوة والضعف في البرنامج ومواضع الاتفاق والاختلاف مع ما جاء بتقرير لجنة التقييم الذاتي, وتتم مناقشة هذا التقرير مع الأعضاء لمراجعته, ثم كتابة تقرير نهائى يتم تقديمه إلى هيئة الاعتماد.

د- **اتخاذ القرار النهائى**: وفيه تقوم الجهة المسئولة عن الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات المقدمة من لجنة التقييم الذاتي بالمؤسسة التعليمية ومن لجنة التقييم الخارجي, ومن خلال معرفة مدى التزام المؤسسة بالأسس والمعايير المطلوبة, تقوم اللجنة باتخاذ قرارها النهائى, وقد يشتمل القرار على منح الاعتماد دون أى شروط وعادة يكون المنح لمدة زمنية تتراوح ما بين٢-١٠ سنوات وذلك حسب وضع المؤسسة التعليمية وتاريخ تأسيسها, وقد تكون الموافقة على المنح وفق شروط تتضمن التعديل وقد تقرر اللجنة رفض الاعتماد.

ه- **إعادة التقييم:** وفيها تتم عملية التقويم بصفة دورية مرة كل خمس سنوات– في الغالب– حيث تقوم الجهة المسئولة عن الاعتماد بإعطاء المؤسسة التعليمية مهلة للإصلاح ثم تعاود

عملية التقييم, وفى كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية (تقييم داخلى), كما تخضع المؤسسة للزيارات الميدانية من قِبل لجنة التقييم الخارجي, وتستمر هذه العملية حتى تصل المؤسسة إلى مستوى الاعتماد المطلوب وذلك بعد التأكد من تنفيذ المؤسسة لكل ما أوصت به اللجان المختلفة.

وبالتالي يمكن القول بان مراحل الاعتماد ترتبط بأربع مراحل رئيسية حيث يجب ان تقوم كليات التربية في البداية بعملية التقييم الذاتي لإمكانياتها البشرية والمادية من خلال عملية التحليل البيئي والتي يتم استخدام أدوات مناسبة لكل كلية غير معتمدة على التحليل المعروف بتحليل سوات فهناك عديد من أدوات التحليل البيئي الأخرى والتي يجدر بكل كلية ان تختار ما يناسبها منها , أما المرحلة الثانية من تلك المراحل فتتمثل في مرحلة التقييم الخارجي من قبل مراجعي هيئة الجودة والاعتماد – على الرغم من التحفظ على طرق تدريب وإعداد المراجعين الخارجين ثم تأتي المرحلة قبل الأخيرة والمتمثلة في إصدار قرار بشان منح الكلية الشهادة أو طلبها إجراء تعديلات عليها أما المرحلة الأخيرة فمتمثلة في مرحلة إعادة التقييم والتي تكون بعد خمس سنوات من منح الاعتماد والتي قد تكون فترة طويلة لإعادة المنح .

إجراءات الاعتماد

مع وجود المراحل السابقة, فإن كليات التربية بمصر يمكنها الحصول على الاعتماد, وبذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات كما يلي :(حسين , ٢٠٠٥ , ص ٢١٧)

١. تتقدم كليات التربية بطلب للاعتماد مفترضة أن شروط الاعتماد متوافرة فيها.

٢. تتولى هيئة الاعتماد تزويد كليات التربية بالمتطلبات المتعلقة بتهيئة المؤسسة للتقييم من قِبل فريق الاعتماد الزائر.

٣. قيام كليات التربية طالبة الاعتماد بإعداد دراسة تقييميه ذاتية وفق المعايير الموضوعة.

٤. تقوم هيئة الاعتماد باقتراح أسماء الفريق الزائر, ويحق لكليات التربية - طالبة الاعتماد- مناقشة أسماء هذا الفريق.

٥. تقدم كليات التربية تقريرا مكتوباً عن دراستها الذاتية, ويرسل التقرير إلى أعضاء الفريق الزائر.

٦. يقوم رئيس الفريق الزائر بزيارة أولية لكليات التربية - طالبة الاعتماد - لجمع أية معلومات إضافية أو للتحقق من أى معلومات لديه أو للاستفسار عن أية نقطة.

٧. يقوم الفريق الزائر بزيارة كليات التربية لعدة أيام لدراسة البرامج والتسهيلات المتوفرة بهدف تعميق فهمهم للتقرير المقدم وإجراء الاتصالات المباشرة مع من يحتاجون مقابلته من كليات التربية, وكل ذلك يتم في ضوء الأسس والمعايير المحددة.

٨. يقوم رئيس الفريق بتقديم تقرير شامل إلى لجنة التقييم لدراسته, ثم يتخذ الإجراء المناسب بشأن الاعتماد لرفعه إلى مجلس الاعتماد.

٩. يتولى مجلس الاعتماد دراسة توصية لجنة التقييم, ومن ثَمَّ يتخذ الإجراء النهائي بشأن اعتماد كليات التربية .

١٠. يحق لكليات التربية الاعتراض على القرار الصادر بحقها خلال شهرين من صدوره, ويتم تشكيل لجنة للنظر في ذلك.

وفي ضوء ذلك تتجه بعض لجان الاعتماد المتخصصة إلى وضع خطوات خاصة تتلاءم مع طبيعة التخصص يمكن توضيحها في الشكل التالي ((محمد, قرني ,٢٠٠٥)):

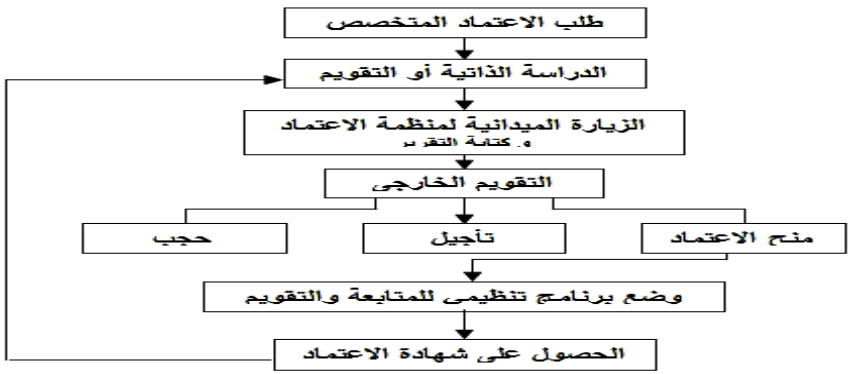

التغذية الراجعة

شكل رقم (١) يوضح إجراءات الاعتماد التخصصي

مما سبق يتضح أن حصول أى مؤسسة تعليمية على الاعتماد يمر بعدة مراحل ويتم وفق إجراءات محددة تبدأ بوضع مجموعة من المعايير التي تم الاستناد إليها للحكم على جودة المؤسسة, وكذلك الإجراءات المرتبطة بالتقييم الداخلي والخارجى, ثم اتخاذ القرار بمنح الاعتماد للمؤسسة وفق التقارير المقدمة من اللجان المختلفة, كما يتضح – أيضاً- أن هذه المعايير توضع بمعرفة لجان متخصصة في مجال الاعتماد, وهى تتناول كافة مجالات منظومة المؤسسة التعليمية من حيث أهدافها ورسالتها, وعمليات التخطيط والتقويم بها, والإدارة والتنظيم, والخدمات الطلابية, والبرامج المختلفة, وأعضاء هيئة التدريس, والموارد المادية التي تساعد المؤسسة على ممارسة وظائفها المختلفة, بالإضافة إلى المجالات المرتبطة بجمهور المستفيدين من خدمات المؤسسة. وبصفة عامة فإن هذه المعايير تعتمد على مدى ملاءمتها للتغيرات العصرية ودرجة استجابتها لاحتياجات سوق العمل من الخريجين بما يسهم في تقدم المجتمعات.

ثالثا :تجارب بعض الدول المتقدمة في مجال معايير وإجراءات الاعتماد بكليات التربية

تجربة ماليزيا

لقد اهتمت حكومة ماليزيا بالتعليم الجامعي, حيث قامت بتوفير الأجهزة والبرامج الحديثة التي تعمل على تطويره, كما تقوم كل الجامعات باتباع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية لتحقيق جودة التعليم, وتوجد في ماليزيا جامعات عامة (حكومية) وجامعات خاصة وفروع لهذه الجامعات, بالإضافة إلى البرامج المهنية ومراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الجامعات والكليات والمصانع لتوفير المواد الضرورية لإنجاز الأعمال البحثية والتطبيقية, وتميز قطاع التعليم الجامعي في ماليزيا بروح المنافسة التي تتركز حول تحسين جودة التعليم, ومن ثَمَّ فقد تم إنشاء المجلس القومي للاعتماد لوضع المعايير التي تحقق جودة التعليم والارتقاء بمؤسسات التعليم الجامعي بماليزيا.(بشير ,٢٠٠٢م)

١) معايير نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا:

لقد حدد المجلس القومي للاعتماد (LAN) بعض المعايير التي يتم في ضوئها الحصول على الاعتماد وهى: (Minisistry of Higher Education, 2011))

- الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بالمؤسسة وغايات التعليم بها.
- المقررات والبرامج الدراسية وطرائق التعليم والمداخل التدريسية.
- سياسات قبول الطلاب والدعم المادي الذي يساعد الطلاب على تقدمهم.

- المكانة العلمية والأكاديمية للمؤسسة.
- المصادر والمراجع العلمية وقدرة المكتبة على استيعاب الطلاب والباحثين.
- أساليب المتابعة والتقييم للأنشطة الطلابية وآداء أعضاء هيئة التدريس.
- الإدارة وأساليب القيادة والإشراف الحكومى.
- التحسين المستمر لجودة أداء المؤسسة التعليمية.

كما يراعى أن كل معيار من هذه المعايير يحدد بواسطة مستويين للتقويم, مستوى أساسي, ومستوى متميز, وأن هذه المعايير تتضمن العديد من المجالات, وأن كل مجال يتم تفعيله في ضوء إجراءات محددة.

٢) إجراءات نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا:

يقوم المجلس القومي للاعتماد (LAN) بمتابعة ومراقبة معايير الجودة بمختلف مؤسسات التعليم الجامعي وتنظيم عمليات ضمان الجودة وإجراءاتها, ويمكن للمؤسسة أن تقوم بالتعديل في برامجها الدراسية بناءً على تعليمات الهيئة لتتمكن من الحصول على الاعتماد.

وتتم عملية الاعتماد من خلال عدة مراحل هى: (Minisistry of (Stamenka, 2003, P.7) Higher Education, 2011))

- جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن المقررات والبرامج الدراسية: وفيها يتم جمع المعلومات عن كل مجال من المجالات التي حددتها الهيئة القومية للاعتماد والتي تقوم المؤسسة بتنفيذها, وعرض ذلك في تقرير على الهيئة للمراجعة والتقييم.
- قياس الحد الأدنى من توافر معايير الاعتماد الموضوعة: وفيها يتم وضع مقاييس خاصة عن طريق الهيئة لمعرفة مدى تقدم المؤسسة التعليمية في برامجها التي تطبق معايير الاعتماد, وإعلام المؤسسة بكل ما هو مطلوب منها لإنهاء أو استكمال أى معلومات إضافية تساعدها على إنجاز المستندات المطلوبة.
- الدراسة الذاتية: وفيها تقوم المؤسسة بمراجعة آدائها في ضوء المعايير التي تم تحديدها من قِبل الهيئة والمرتبطة برسالة المؤسسة وأهدافها, والمقررات والبرامج والأنشطة, وطرق

التدريس, وأساليب المتابعة والتقييم, والمصادر والمراجع, والإدارة وأساليب القيادة وغيرها من المعايير الموضوعة, وتقوم المؤسسة بكتابة ذلك في تقرير يقدم للهيئة القومية للاعتماد.

- التقييم الخارجي: وفيها تقوم لجنة خارجية مكونة من مجموعة من الخبراء والمتخصصين بزيارة المؤسسة التعليمية وعقد لقاءات ومقابلات مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين, وملاحظة ومراقبة بعض المحاضرات, وزيارة للأقسام المختلفة وكذلك المعامل والمكتبة وحجرات التدريس وأماكن مزاولة الأنشطة المختلفة, وكتابة تقرير بذلك وتقديمه للهيئة القومية للاعتماد.

- منح شهادة الاعتماد: وفيها يتم منح المؤسسة شهادة الاعتماد أو الاعتراف باستمرار هذه المقررات والبرامج والأنشطة لمدة معينة تخضع المؤسسة خلالها لعمليات مراقبة ومراجعة دورية لمعرفة مدى توافر معايير الاعتماد بالمؤسسة بواسطة لجان خاصة بالمتابعة.

وبعد الانتهاء من إجراءات الاعتماد, يقوم المجلس القومي للاعتماد (LAN) بكتابة التقرير النهائى لمنح المؤسسة شهادة الاعتماد لمدة أقصاها خمس سنوات, ويتم تجديد الاعتماد خلال عام من انتهاء المدة, وقد يتم رفض طلب منح الاعتماد ولكن مع ضرورة توضيح أسباب الرفض, كما يتم تقديم إرشادات وتوجيهات للمؤسسة في كيفية الحصول على الاعتماد, كما يقوم المجلس بإعلان خبر اعتماد أى مقرر أو برنامج في وسائل الإعلام المختلفة وعلى موقعها على الإنترنت Marjorie ((.,2004, PP.62-64

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

يتميز نظام الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية باللامركزية العالية ، وكل منظمات الاعتماد بها منظمات غير ربحية ، ولها حكم ذاتي وتدافع بقوة عن كيانها وتواجدها ، وحينما يأتي وقت الاعتماد ، فإن الجامعة أو الكلية تقوم بتقويم نفسها من حيث مدى مراعاتها لشروط أو معايير أو متطلبات الاعتماد المعلنة ، قبل وصول فريق الاعتماد ، ثم يقوم هذا الفريق بدراسة ومراجعة هذا التقويم ، وفق ما يلاحظونه من حقائق، ويوجد بالولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات اعتمادية إقليمية تغطي بعض الأقاليم، ومنها ما يغطي الولايات كلها ، ويعتمد هذه المؤسسات (مجلس اعتماد التعليم العالي) (Council for Higher Education Accreditation (CHEA ، وهو مجلس خاص غير حكومي ، أو تعتمد من قبل وزارة التعليم العالي الفيدرالية USDEوهي هيئة تتبع مجلس الشيوخ ((محمد, قرني ,٢٠٠٥)

يوجد إلى جانب الاعتماد المؤسسي بالولايات المتحدة الأمريكية معايير أخرى للاعتماد التخصصي مثل اعتماد المهن التربوية ، ومن بين هيئات الاعتماد التخصصي " مجلس اعتماد إعداد المعلمين (National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE الذي يمنح مؤسسات برامج إعداد المعلم جودة محلية ، وتحسنا عالميا ، والاعتراف بتلك المؤسسات (التي يصل عددها إلى ٥٦١ مؤسسة) والبرامج على المستوى الدولي . وقد وضعت هذه المؤسسة معايير لإعداد الكوادر التربوية ، وكل مؤسسة تطلب الاعتماد المهني التربوي عليها أن تطبق تلك المعايير (الدهشان ,٢٠٠٧)

١-معايير نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية

- تتباين معايير الاعتماد من ولاية إلي أخري ، تبعا للهدف الذي أنشئت من أجله لجان الاعتماد ، وتبعا للظروف الاجتماعية والثقافية لتلك الولاية ؛ وعلى الرغم من اختلاف معايير الاعتماد من ولاية إلى أخرى إلا أن هناك شبه اتفاق على أن المعايير بكل ولاية تتضمن ما يلي ((محمد, قرني ,٢٠٠٥) :

- مدى وضوح أهداف الجامعات والبرنامج التعليمي .

- مدى تحقيق الجامعة أو البرنامج التعليمي لأهدافها التعليمية الخاصة، والموضوعة سلفاً.

- مدى ملائمة الأهداف لحاجات الطلاب الفردية الخاصة ، و لحاجات المجتمع و متطلباته

- مدى تحقيق الأهداف لحاجات سوق العمل ، و متطلباته المتغيرة بشكل مستمر .

- مدى استجابة الجامعات وبرامجها التعليمية للاهتمامات البشرية ، ومدى تحقيقها لاحتياجات الدارسين ومتطلباتهم.

- كفاية مصادر التمويل ، و تنوعها ، وثباتها.

- كفاءة التسهيلات المادية (متضمنة المكتبات) وكفايتها.

- مدى كفاية الخدمات الطلابية المقدمة، و تنوعها.

- معدل الإنجاز الأكاديمي للطلاب.

- فعالية الأساليب الإدارية داخل الكلية أو الجامعة.
- جودة المكتبة، والمصادر التعليمية الأخرى، ومدى كفايتها وكفاءتها وملاءمتها، واستخدامها وتوظيفها بشكل أمثل وفعال ، بحيث تعزز مواقع التعلم داخل الجامعة أو الكلية و خارجها و تربط بينهما .
- المعاملة العادلة و الملائمة للطلاب .
- ملاءمة أعداد الطلاب لأعداد أعضاء هيئة التدريس .
- معدل وجود مراكز مصادر المعلومات داخل الكلية أو الجامعة، ومدى استخدام الطلاب لها
- مدى تعاون وتشارك أفراد الجامعة مع بعضهم البعض لتحقيق أهدافها، ومعايير الاعتماد
- عمل تغيرات جوهرية داخل الكلية لتواكب التغيرات العالمية والمحلية ، وتستجيب لها ، وتتكيف معها بكفاءة و فاعلية .
- مدى قدرة الجامعة على التخطيط الذاتي المستمر ، وذلك من أجل التطوير المستمر لذاتها وبرامجها وطلابها ، وعلى كافة الجوانب والمستويات التنظيمية ، وفي جميع المجالات
- مدى ملائمة معايير القبول و الحجز داخل الكلية أو الجامعة مع أهدافهما ، وطبيعتهما ، وحجمهما ، ومع توقعات الطلاب ، ومؤهلاتهم وقدراتهم .
- مدى توافر البيئة الغنية للتعلم داخل الكلية أو الجامعة

ويعتبر المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية من مؤسسات الاعتماد المهنية للتربية في الولايات المتحدة الأمريكية الهامة. وقد وضعت هذه المؤسسة معايير لإعداد الكوادر التربوية تضم هذه المعايير: تطوير البرامج الأكاديمية، نظام التقويم،الخبرات الميدانية، تنوع المعلمين، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، الإدارة والمصادر والموارد) وكل مؤسسة تطلب الاعتماد المهني التربوي عليها أن تؤمن تطبيق هذه المعايير. والمعايير بالتفصيل كما يلي(NCATE, 2000, p. 10) (Chesler and Others, 2001) :

المعيار الأول : المعرفة و المهارات والاتجاه نحو المهنة : تطوير البرامج الأكاديمية حيث "يعرف الطلبة المعلمين، الذين يؤهلوا للعمل في المدارس كمعلمين أو غيرهم من التربويين الذين يعدوا للعمل في المدارس، ويظهروا فهمهم للمحتوى المعرفي، والبيداغوجيا، والمعرفة المهنية، والمهارات، والاتجاهات، الضرورية لهم لمساعدة التلاميذ على التعلم. وتبين نتائج التقييم أن الطلبة المعلمين يحققوا معايير المهنة، والولاية، والمؤسسة الأكاديمية."

المعيار الثاني : نظام التقويم والامتحانات : تتمتع المؤسسة بنظام تقويمي و امتحانات قوية تستطيع أن تجمع البيانات عن الدارسين بها فيما يخص درجة تأهلهم العلمي لمزاولة المهنة وأدائهم بعد التخرج ، وبما يساعد المؤسسة في تحسين أدائها لاحقاً اعتماداً على التغذية المرتدة من برامج التقويم و الامتحانات بها ، وباختصار فإن NCATE تطلب من الكلية الراغبة في الحصول على الاعتماد أن تضع نظام تقويم يوضح "ما الذي يعرفه الطالب المعلم، وما الذي يستطيع القيام به من عمل، وهل يستطيع أن يحدث أثرا إيجابيا في تعلم التلاميذ, ويرتبط المعياران السابقان بكل من الطالب والمعلم .

المعيار الثالث : الخبرات الميدانية والممارسات العملية: تقدم المؤسسة خبرات ميدانية تقوم بتصميمها و تنفيذها بالاشتراك مع المدارس بما يفيد في التأهيل العلمي للطلاب المعلمين ، وينمى معارفهم المهنية و يطور من خبراتهم ومهاراتهم ، ويرفع من اتجاهاتهم نحو المهنة .

المعيار الرابع : التنوع : حيث "تصمم الوحدة المناهج والخبرات، وتنفذها، وتقومها بحيث تساعد طلبتها على اكتساب وتطبيق المعارف، والمهارات، والاتجاهات الضرورية لمساعدة جميع التلاميذ على التعلم. وتشمل هذه الخبرات: أعضاء هيئة تدريس، وطلبة، وتلاميذ متنوعين."

المعيار الخامس: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس حيث "أعضاء هيئة التدريس مؤهلين، ويقدموا نموذجاً للممارسات المهنية فيما يتصل بالبحث، والخدمة، والتدريس، بما يشمل تقييم فعاليتهم المتصلة بأداء الطلبة المعلمين. كما يتعاونوا مع زملائهم في التخصص وفي المدارس. وتقوم الوحدة بتقويم منتظم لأداء أعضاء هيئة التدريس وتسهل لهم أنشطة التنمية المهنية."

المعيار السادس : الإدارة والمصادر و الموارد : للوحدة نظام إداري مستقر ، وقيادة تربوية تتمتع بالسلطة الفعالة ، وميزانية جيدة وهرمية كافية من العمالة والإداريين والتسهيلات والإمكانيات والموارد ، ومصادر تكنولوجيا المعلومات بما يساعد في الوفاء بمتطلبات المعايير المهنية، ومعايير الولاية، والمؤسسة الأكاديمية، وترتبط المعايير الأربع السابقة بالوحدة موضوع الاعتماد والفحص .

ب- إجراءات نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية

تتضمن إجراءات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية مراحل متعددة تختلف فيما بينها فعلى سبيل المثال في ولاية ميتشجان تتخذ عدد من الإجراءات منها ما يلي : (Indiana Department of Education 2002)

- إجراء استبيان لتحديد الحاجات من النظام التعليمي .
- التعرف على العوامل الديموغرافية المؤثرة في مجتمعات الدارسين بالولاية .
- التعرف على الموارد المادية و البشرية في الولاية .
- تحديد مدى و مقدار الدعم العام الذي يوفره أصحاب الأسهم في التعليم لجهود الإصلاح التعليمي و الاعتماد .
- تقوم الهيئة القومية لأنظمة التقييم National Evaluation Systems بإخضاع الهيئة التدريسية لعدد من الاختبارات لمنهج شهادة المزاولة و كذلك الترخيص للإدارة
- تطبيق القوانين العامة و الالتزام بها في تعيين أعضاء هيئة التدريس

وقبل الحصول على الاعتماد الكامل تمنح المؤسسة التي تتقدم للاعتماد وضعاً أولياً يطلق عليه مسميات مختلفة منها "معتمدة مبدئياً أو معتمدة مؤقتاً" أو"تحت الاختبار"، وفي حالة ظهور أوجه نقص في المؤسسة الراغبة في الاعتماد، يجوز أن توضع تحت الاختبار، ويستمر اعتمادها لفترة محدودة، ويتطلب الأمر في هذه الحالة إعداد تقرير جديد عن الجامعة أو البرنامج الدراسي أو قيام فريق التقويم الذاتي بزيارة أخرى.

ويمكن عرض بعض نقاط القوة والضعف في النموذج الأمريكي للاعتماد وضمان الجودة على النحو التالي (حسين,١٤٢٥ه,ص ٢١٧):

١- نقاط الضعف: وتتضمن:

- يتم صنع الأحكام والقرارات في ضوء سياق محدد بالمعايير.

-عدم وضوح إجراءات الاعتماد المؤسسي.

- ضعف صورة الدلائل التي يتم تقديمها من مراجعة الاعتماد كما أن الدراسات الذاتية غير تحليلية ولا تقيم البرنامج بصورة جيدة.

- تفتقر عملية الاعتماد إلى البحث الدقيق، وأدواتها ومقاييسها في ضوء المعايير الأساسية للبحث العلمي والمجتمعي، وتعد أدواته ضعيفة.

- الافتقار إلى النظرية في فعالية التعليم الجامعي

- عدم ملائمة أشكال المحاسبية لعمليات التحسين في التعليم العالي.

ومن الضروري التأكيد على أن المعايير الواضحة قد تم وضعها لتحديد مقاييس وركائز قرارات الخبراء لكي يتم التخلص من معوقات عملية المراجعة، ولذا فقد قام اتحاد الولايات الوسطى للجامعات والكليات بنشر كتيب حول المعايير يضم مصطلحات التكامل، والرسالة، والأهداف السياسات الطلابية، والبرامج، والمناهج، والتسهيلات، والموارد المالية، والتنظيم، والإدارة، والقيادة، والولاء، والدقة، كما قام بنشر كتاب يضم بعض الخطوط الإرشادية لفريق التقييم ويوضح كيف يتم إعدادهم للقيام بعملية التقييم من خلال إتباع هذه القواعد وأخلاقيات الفريق واجتماعات الإعداد والمقابلات وجدول الزيارات ومعه توضيح بعض الأخطاء التي يجب تجنبها.

٢- نقاط القوة: تتمثل نقاط القوة في النموذج الأمريكي فيما يلي:

- إعادة التأكيد على الاعتماد بدون شروط.

- إمكانية إعادة الاعتماد من خلال الزيارات الذاتية وتجديد فترة الاعتماد.

- إمكانية احتواء نقاط الضعف في عملية الاعتماد ويتخذ الاعتماد صوراً مختلفة في أمريكا:

* الاعتماد بدون شروط (٥ سنوات).

* الاعتماد لمدة ثلاث سنوات من المتابعة والزيارات.

* إرجاء قرار الاعتماد حتى يتم التغلب على نقاط الضعف في المؤسسة.

* رفض طلب الاعتماد لوجود مشكلات يصعب حلها.

* إلغاء طلب مؤسسة من المؤسسات المرشحة للاعتماد.

رابعاً : التحليل المقارن لإجراءات ومعايير الاعتماد لكليات التربية بين دول المقارنة

من خلال العرض السابق لخبرات كل من:ماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق معايير الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي, يتضح مدى التشابه والاختلاف بين تلك الدول من خلال عنصريين هما معايير مؤسسات اعداد المعلمين بالمرحلة الجامعية وثانى تلك العناصر مرتبط بإجراءات الاعتماد التي تطبقها تلك الدول وذلك على النحو التالي:

أولا : التحليل المقارن لمعايير الاعتماد

في ماليزيا بالنسبة إلي معايير الاعتماد فقد حدد المجلس القومي للاعتماد (LAN) بعض المعايير التي يتم في ضوئها الحصول على الاعتماد وهى(الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بالمؤسسة وغايات التعليم بها.-المقررات والبرامج الدراسية وطرائق التعليم والمداخل التدريسية-سياسات قبول الطلاب والدعم المادي الذي يساعد الطلاب على تقدمهم-المكانة العلمية والأكاديمية للمؤسسة-المصادر والمراجع العلمية وقدرة المكتبة على استيعاب الطلاب والباحثين-أساليب المتابعة والتقييم للأنشطة الطلابية وأداء أعضاء هيئة التدريس.-الإدارة وأساليب القيادة والإشراف الحكومي-التحسين المستمر لجودة أداء المؤسسة التعليمية)

أما بالنسبة إلي معايير الاعتماد في الولايات المتحدة فإنها تتباين من ولاية إلي أخري، تبعا للهدف الذي أنشئت من أجله لجان الاعتماد، وتبعا للظروف الاجتماعية والثقافية لتلك الولاية؛ وعلى الرغم من اختلاف معايير الاعتماد من ولاية إلى أخرى إلا أن هناك شبه اتفاق على أن المعايير بكل ولاية تتضمن ما يلي (أهداف الجامعات والبرنامج التعليمي -مدى تحقيق الجامعة لأهدافها التعليمية الموضوعة سلفاً-مدى ملائمة الأهداف لحاجات الطلاب ولحاجات سوق العمل -كفاية مصادر التمويل والتسهيلات المادية - الخدمات الطلابية -معدل الإنجاز الأكاديمي للطلاب- فعالية الأساليب الإدارية -جودة المكتبة -المعاملة العادلة و الملائمة للطلاب ملاءمة أعداد الطلاب -معدل وجود مراكز مصادر المعلومات -مدى تعاون وتشارك أفراد الجامعة -مدى قدرة الجامعة على التخطيط الذاتي المستمر -مدى ملائمة معايير القبول)

بالإضافة إلي ذلك فان مجلس اعتماد إعداد المعلمين يضع عدد من المعايير الأساسية في إعداد المعلم هي (المعرفة و المهارات والاتجاه نحو المهنة -نظام التقويم والامتحانات -الخبرات الميدانية والممارسات العملية-التنوع مؤهلات أعضاء هيئة التدريس والأداء والنمو المهني -الإدارة و الموارد)

ثانيا التحليل المقارن لإجراءات نظام الاعتماد

أما بالنسبة إلي إجراءات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والجامعي في ماليزيا فإنها تتم من خلال عدة مراحل(جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن المقررات والبرامج الدراسية-قياس الحد الأدنى من توافر معايير الاعتماد الموضوعة- الدراسة الذاتية-التقييم الخارجي-منح شهادة الاعتماد)

أما بالنسبة إلي إجراءات الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تختلف فيما بينها إلا انه يمكن إيجاد قواسم مشتركة بين تلك الولايات وذلك على النحو التالي (إجراء استبيان لتحديد الحاجات من النظام التعليمي -التعرف على العوامل الديموغرافية المؤثرة في مجتمعات الدارسين بالولاية -التعرف على الموارد المادية و البشرية في الولاية -تحديد مدى و مقدار الدعم العام الذي يوفره أصحاب الأسهم في التعليم لجهود الإصلاح التعليمي و الاعتماد -تقوم الهيئة القومية لأنظمة التقييم)

ومما سبق يمكن القول بانه على الرغم اختلاف مسميات هذه الإجراءات, إلا أن الدول التي تناولتها الدراسة تتشابه في اتفاقها على الخطوات الرئيسية لإجراءات نظام الاعتماد والتي تتمثل في: إجراء التقييم الذاتي (الدراسة الذاتية) حيث تقوم المؤسسة بمراجعة آدائها في ضوء معايير محددة للاعتماد, وكتابة تقرير عن هذه الدراسة الذاتية وعرضه على الهيئة المسئولة عن الاعتماد, ثم عملية إجراء التقييم الخارجي عن طريق زيارة فريق من الخبراء للمؤسسة لبحث وتقييم الأداء داخل المؤسسة ثم تقوم اللجنة بكتابة تقرير شامل عن الزيارة وتقديمه إلى الهيئة المسئولة عن الاعتماد, ثم خطوة كتابة التقارير وإصدار الأحكام المرتبطة بمنح الاعتماد, ثم تأتى الخطوة الأخيرة والمتمثلة في المتابعة وإعادة التقييم وهي عملية دورية تتم كل فترة محددة للتأكد من أن المؤسسة تقوم بمراجعة الأداء بها بصفة مستمرة, ومحاولة التغلب على أوجه القصور والوصول إلى المستوى المطلوب للحصول على الاعتماد.

خامسا : الإجراءات المقترحة لتحديد الإجراءات والمعايير اللازمة لنظام الاعتماد بكليات التربية فى مصر في ضوء الاستفادة من الخبرات الأجنبية :

في ضوء ما تقدم من دراسات وأبحاث وتجارب يسعى الباحث في وضع مجموعة من المقترحات الخاصة بمعايير وإجراءات الاعتماد لكليات التربية والتي من الممكن الأخذ بها في كليات التربية بجمهورية مصر العربية مستقبلا، ويمكن تقديم بإيجاز النقاط الواجب العمل عليها من حيث مراجعتها وتأكيد أهميتها وتحديد الأولويات وتنفيذها, وذلك من اجل وضع الرؤية المقترحة للاعتماد الأولي (العام) للمؤسسة وتشمل هذه النقاط المعايير والإجراءات المطلوبة لاعتماد كليات التربية بمصر وهي كما يلي :

معايير الاعتماد الخاصة بكليات التربية بمصر

المعيار الأول : الرؤية الرسالة والأهداف: لابد من وضوح أهداف كليات التربية وإتباع الدقة في تحديد تلك الأهداف التي تسعى إليها, مع ضرورة التأكيد على شرعية وقانونية هذه الأهداف, وتنفرد كليات التربية بمهمة تميزها عن غيرها من الكليات الاخرى بالجامعات. كما يجب ان تتضمن الاهداف التصنيفات الفرعية الخاصة بصياغة ومضمون وتنفيذ الأهداف التي تسعى كليات التربية إلى تحقيقها

المعيار الثاني : المعرفة و المهارات والاتجاه نحو المهنة : تطوير البرامج الأكاديمية حيث "يعد الطالب المعلم، الذي يؤهل للعمل في المدارس كمعلم أو غيره من التربويين الذين يعدوا للعمل في المدارس، وذلك من خلال إظهار فهمهم للمحتوى التخصصي والمهني والثقافي والمهارات، والاتجاهات، الضرورية لهم لمساعدة تلاميذهم بعد ذلك على التعلم.

المعيار الثالث: المقررات الدراسية والأنشطة البحثية: وفيه يتم التأكد من التنظيمات التي تقوم بها كليات التربية بتشكيلها في مجال التعليم وتدعيم الأنشطة البحثية وتوفير التمويل الكافى لها, ومدى ارتباط هذه التنظيمات بمهمة كلية التربية وأهدافها. كما يتم "تصمم الوحدة المناهج والخبرات، وتنفذها، وتقومها بحيث تساعد طلابها على اكتساب وتطبيق المعارف، والمهارات، والاتجاهات الضرورية لمساعدة جميع التلاميذ على التعلم. وتشمل هذه الخبرات: أعضاء هيئة تدريس، وطلبة، وتلاميذ متنوعين." كما يتم فى هذا المعيار التأكد من توفر المقررات المتخصصة والبرامج التي تثرى الحياة الدراسية والبرامج اللغوية الأجنبية التي تعزز التعاون الدولى.بالاضافة الى تضمنها للتصنيفات الفرعية الخاصة بمحتوى المقرر الدراسى وكيفية تدريسه وإجراءات تطويره وطرق تقييمه

المعيار الرابع : الخبرات الميدانية والتدريب العملي: حيث يجدر بكليات التربية تقديم خبرات ميدانية تقوم بتصميمها و تنفيذها بالاشتراك مع المدارس بما يفيد في التأهيل العلمي للطلاب المعلمين ، وينمى معارفهم المهنية و يطور من خبراتهم ومهاراتهم ، ويرفع من اتجاهاتهم نحو المهنة .

المعيار الخامس: نظام التقويم والامتحانات : وذلك من خلال تمتع كليات التربية بنظام للتقويم والامتحانات مقننة وعلمية وفق معايير محددة والتي يمكن من خلالها تجميع البيانات عن الطلاب المعلمين بكليات التربية فيما يخص درجة تأهلهم العلمي لمزاولة المهنة وأدائهم بعد التخرج ، وبما يساعد كليات التربية في تحسين أدائها لاحقاً اعتماداً على التغذية المرتدة من برامج التقويم و الامتحانات بها ، وباختصار فإن هيئة الجودة والاعتماد في مصر عليها المطالبة من الكلية الراغبة في الحصول على الاعتماد أن تضع نظام تقويم يوضح "ما الذي يعرفه الطالب المعلم، وما الذي

يستطيع القيام به من عمل، وهل يستطيع أن يحدث أثرا إيجابيا في تعلم التلاميذ كما يجب ان تتأكد الهيئة من توافر مركز إرشادي لخدمة الطلاب وتوجيههم وكذلك توفير مركز للرعاية الصحية لهم.

المعيار السادس: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من حيث "أعضاء هيئة التدريس مؤهلين، ويقدموا نموذجاً للممارسات المهنية فيما يتصل بالبحث، والخدمة، والتدريس، بما يشمل تقييم فعاليتهم المتصلة بأداء الطلبة المعلمين. كما يتعاونوا مع زملائهم في التخصص وفي المدارس. وتقوم الوحدة بتقويم منتظم لأداء أعضاء هيئة التدريس وتسهل لهم أنشطة التنمية المهنية."

المعيار السابع : الهيئة التدريسية: وفيه يتم التأكد من توافر النظام الصحيح لاختيار أعضاء هيئة التدريس وتقييم كل عضو من الناحية البحثية من حيث كتاباته وأبحاثه المنشورة ومدى مشاركته في الندوات والمؤتمرات العلمية, بالإضافة إلى توافر أنظمة لتقويم الجودة في عملية التدريس. كما يتضمن هذا المعيار التصنيفات الفرعية الخاصة بالمؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة والهيكل التنظيمى والأعباء التدريسية والنمو المهني والتميز والبحوث الأكاديمية.

المعيار الثامن : الإدارة والمصادر و الموارد : بحيث يشمل وجود نظام إداري مستقر ، وقيادة تربوية تتمتع بالسلطة الفعالة ، وميزانية جيدة وهرمية كافية من العمالة والإداريين والتسهيلات والإمكانيات والموارد ، ومصادر تكنولوجيا المعلومات بما يساعد في الوفاء بمتطلبات المعايير المهنية، ومعايير الولاية، والمؤسسة الأكاديمية.

المعيار التاسع : سياسة القبول وممارساته: وفيه يتم التأكد من القواعد والتعليمات الأساسية للقبول ومدى توافر آلية لفحص مصداقية سياسة القبول ووضوحها للجميع وملاءمتها لظروف الجامعة وخاصة فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية, مع مراعاة ارتباطها بمهمة كليات التربية وأهدافها. ويتضمن التصنيفات الفرعية الخاصة بنظام قبول الطلاب والأنشطة التعليمية والإرشادية والتوجيه والخدمات المدعمة للطلاب وجودة الخريج والدعم المادي الذي يساعد الطلاب على تقدمهم

المعاير العاشر : التسهيلات والمعدات: وفيه يتم التأكد من توافر الأدوات اللازمة للبحث والتدريس ومدى ارتباطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل كليات التربية , كما تتضمن التطبيقات الفرعية الخاصة بمواصفات وتجهيزات المبنى والمعامل العلمية ومعامل الكمبيوتر والوسائط التعليمية المتعددة وكذلك توافر المكتبة الثرية بمصادر المعلومات وقدرتها الاستيعابية للطلاب والباحثين , والمصادر التعليمية الأخرى، ومدى كفايتها وكفاءتها وملاءمتها، واستخدامها وتوظيفها بشكل أمثل وفعال ، بحيث تعزز مواقع التعلم داخل الجامعة أو الكلية و خارجها و تربط بينهما .

المعاير الحادي العاشر : إدارة كليات التربية : وفيه يتم التأكد من مدى توافر القواعد التي تحدد دور الهيئة التدريسية في المناهج وتعيين الأفراد في المناصب الإدارية وترقية الموظفين والأنشطة البحثية.

المعيار الثاني عشر : الرقابة والتقويم: وفيه تقوم كليات التربية بتشكيل لجنة للتقويم الذاتي, وتقوم بإجراء علاقات اتصال مع هيئة الاعتماد تعتمد على المصارحة والوضوح

إجراءات الاعتماد لكليات التربية بمصر

- إجراء التقييم الذاتي للكليات والمعاهد المسئولة عن إعداد المعلمين (الدراسة الذاتية): وفيه تقوم المؤسسة (الكلية أو المعهد) والتي ترغب في الحصول على الاعتماد بإعداد دراسة شاملة عن أوضاعها الحالية ومراجعة أدائها بشكل متكامل في ضوء المعايير التي تم تحديدها من قِبل الجهة المسئولة عن الاعتماد (الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد).

- إجراء التقييم الخارجي: وفيه يقوم فريق من الخبراء والمتخصصين- لجنة التقييم الخارجي- بزيارة للمؤسسة المراد اعتمادها, وذلك لبحث وتقييم الأداء داخل هذه المؤسسة والتأكد من صحة ما جاء بتقرير الدراسة الذاتية ومدى نجاح المؤسسة في تحقيق رسالتها ومراعاتها لمعايير الجودة

- اتخاذ القرارات النهائية المرتبطة بمنح الاعتماد: وفيه تقوم الجهة المسئولة عن الاعتماد بدراسة جميع التقارير المقدمة من لجنة التقييم الذاتي ومن لجنة التقييم الخارجي, ومن خلال معرفة مدى التزام المؤسسة بالمعايير المطلوبة ومدى استجابتها للتوجيهات التي أكدتها التقارير المختلفة والتي أوصت بها الجهة المانحة للاعتماد, يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن حصول المؤسسة على الاعتماد.

- المتابعة وإعادة التقييم: حيث تقوم الهيئة المسئولة عن الاعتماد بصفة دورية ومستمرة بزيارة المؤسسة التي حصلت على الاعتماد لمراجعة الأداء بها والتأكد من التزام المؤسسة بمعايير الاعتماد وتنفيذ التوصيات المرتبطة بعمليات التحسين والتطوير ومحاولة التغلب على أوجه القصور التي تظهر أثناء العمل, وفى حالة إخفاق المؤسسة أثناء فترة الاعتماد في أداء ما هو مطلوب منها يتم سحب الاعتماد ويعاد التقييم مرة أخرى .

الآليات المقترحة لتنفيذ معايير الاعتماد وإجراءاته

من خلال ما سبق ولتحقيق المعايير والإجراءات اللازمة لاعتماد كليات التربية بجمهورية مصر العربية يضع الباحث عدد من الآليات المقترحة لتنفيذها وهي كما يلي :

- وضع لجان متخصصة لتوضيح البرامج الأكاديمية والتربوية والثقافية مع الوضع في الاعتبار السياق الثقافي لكليات التربية .
- العمل على إنشاء قواعد بيانات لكل كلية من كليات التربية لتوفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، ولمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وأصحاب المدارس الخاصة وغيرهم من المعنيين حول أهداف البرامج الدراسية التي تقدمها كليات التربية ، وبأنها توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية، وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى.
- تحديد لجنة بكل كلية معنية بالتأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تتفق مع المعايير العالمية لمهنة التدريس وكذلك لحاجة الوزارة الناتجة من تغيرات جذرية شهدتها السنوات الأخيرة فى نظام التعليم قبل الجامعي في مصر
- توفير آليات محددة لمساءلة جميع منسوبي الكلية بداية من عميد الكلية إلى الطالب وكذلك المختصين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.
- العمل على تعزيز ودعم ثقة الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والمجتمع بالبرامج الأكاديمية والتربوية التي تقدمها كليات التربية وذلك من خلال الوسائل المختلفة التي تراها كل كلية .
- قيام هيئة الجودة والاعتماد فى مصر بتقديم توجيهات إرشادية مكتوبة لكليات التربية لمساعدتها في كيفية الحصول على اعتماد مؤسساتها وبرامجها الأكاديمية مع وضع معايير محددة يسير في ضوئها الخبراء والمتخصصون الذين يقومون بعملية التقييم الخارجي لتلك المؤسسات وفى هذا المجال يمكن التأكيد على ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تعنى بمهنة المعلم من حيث وضع ضوابط ومتطلبات لممارسة المهنة والتطور المستمر والترقية كغيرها من المهن.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير المعدات والتجهيزات الحديثة واللازمة لتدريب الأفراد على كيفية تطبيق معايير الاعتماد وكيفية الوفاء بها وذلك من خلال المصروفات الخاصة التي تقررها الكلية على طلاب الدراسات العليا وغيرها من المصادر الاخرى التي تراها الكليات وتكون مناسبة لها .

المراجع

١. ابن منظور , لسان العرب ، الجزء الثاني، القاهرة: دار المعارف,١٩٨٤م

٢. ابو ملوح، محمد يوسف . الجودة الشاملة في التعلم الصفي. مجلة المعلم، غزة: مركز القطان للبحث والتطوير التربوي ,٢٠٠٧م

٣. أحمد على كنعان, الاعتماد الأكاديمى لمؤسسات التعليم العالي فى الجمهورية العربية السورية بين الواقع والمأمول, المؤتمر التربوى الخامس بعنوان: جودة التعليم العالي, والمنعقد فى الفترة من ١١-١٣ أبريل٢٠٠٥م, المجلد الأول, جامعة البحرين- كلية التربية,٢٠٠٥م.

٤. أحمد محمد غانم، أسامة محمود قرني. تحسين الفاعلية التنظيمية للجامعات المصرية في ضوء مدخل التعلم التنظيمي، دراسات في التعليم الجامعي، العدد (٥((ديسمبر ٢٠٠٣).

٥. أشرف السيد أحمد محمد, بعض مؤشرات جودة التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية- جامعة المنصورة,٢٠٠١.

٦. أمل سعيد حباكة, تجويد الأداء الجامعي من خلال تطبيق نظام الاعتماد- دراسة مقارنة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأساليب الإفادة منها فى جمهورية مصر العربية, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة الأزهر- كلية الدراسات الإنسانية- قسم التربية, ٢٠٠٤.

٧. بدري أحمد أبو الحسن، عنتر محمد أحمد عبد العال . خبرات بعض دول جنوب شرق آسيا في تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي وإمكان الإفادة منها بجمهورية مصر العربية "رؤية مستقبلية"، مجلة كلية التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارية التعليمية، العدد (٦(٢٠٠٧م

٨. جمال على الدهشان ,الاعتماد الاكاديمي'' الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية '', ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني '' معايير ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم النوعي بمصر والوطن العربي ''- كلية التربية النوعية – جامعة المنصورة – أبريل ٢٠٠٧ .

٩. جمهورية مصر العربية , المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، تعظيم عائد مخرجات التعليم الجامعي والعالى فى المجتمع المعاصر, الدورة السادسة والعشرون,١٩٩٩/٩٨.

١٠. جمهورية مصر العربية , وزارة التعليم العالى، وحدة إدارة المشروعات، هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم (مسودة القانون)، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، إبريل ٢٠٠٤،.

١١. جمهورية مصر العربية , وزارة التعليم العالي. دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، جمهورية مصر العربية ، القاهرة. ٢٠٠٥م

١٢. رائد حسين الحجار, التجربة اليابانية فى الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والدروس المستفادة منها, المؤتمر التربوى الخامس لكلية التربية- جامعة البحرين, بعنوان: جودة التعليم العالي, والمنعقد فى الفترة من١١-١٣ أبريل٢٠٠٥م, المجلد الأول, ٢٠٠٥م.

١٣. زينب سليم, التجربة المصرية فى إنشاء نظام قومى لضمان جودة التعليم العالي, المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية, التعليم العالي فى مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل, والمنعقد فى الفترة من١٤-١٧فبراير٢٠٠٥, جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- مركز البحوث والدراسات السياسية, ٢٠٠٥م

١٤. السديد محمود الربيعي وعادل الجندي, أحمد دسوقي, عبد العزيزالحبيري,التعليم عن بعد وتقنياته في الألفية الثالثة.الرياض:مكتبة الملك فهد. ٢٠٠٤م

١٥. سلامة عبد العظيم حسين، الاعتماد وضمان الجودة في التعليم، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

١٦. سناء إبراهيم أبو دفة، وفتحية صبحي اللولو، ، دراسة تقويمية لبرنامج إعداد المعلم بكلية التربية بالجامعة الإسلامية في غزة، الجامعة الإسلامية بغزة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد ١٥، العدد ١، يناير، ٢٠٠٧م.

١٧. سهيل رزق, مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، مجلة الجودة، الجامعة الإسلامية بغزة,٢٠٠٦م

١٨. صفاء محمود عبدالعزيز, وسلامة عبدالعظيم حسين, ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي فى مصر- تصور مقترح, المؤتمر السنوى الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببنى سويف, الجزء الثاني. بعنوان: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية والمنعقد فى الفترة من ٢٤-٢٥ يناير٢٠٠٥, الجزء الثالث, القاهرة: دار الفكر العربى, ٢٠٠٥

١٩. صلاح عبد السميع عبد الرازق: تصور مقترح لتطوير برامج إعداد معلم التاريخ بكليات التربية في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، مجلة الثقافة والتنمية، العدد الخامس، يوليو٢٠٠٢ م.

٢٠. عادل السيد الجندي, الاعتماد الأكاديمي كنموذج تقويمى فعال فى قياس أداء مؤسسات التعليم الجامعي- رؤية تنظرية تحليلية لمحاولة الاستفادة منه فى الجامعات المصرية, المؤتمر القومى السنوى السابع لمركز تطوير التعليم الجامعي, بعنوان: الجامعة فى خدمة المجتمع والمنعقد فى الفترة من٢١-٢٢نوفمبر٢٠٠٠م.

٢١. عائشة أحمد بشير, معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات التعليم العالي الخاص فى ضوء خبرات بعض الدول, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية ببنها- جامعة الزقازيق,٢٠٠٢.

٢٢. عبدالوهاب محمدالنجار. الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام ،جامعة الملك سعود ،ورقة عمل مقدمة للللقاء السنوي الرابع عشر ،جستن للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ١٥-١٦/٥/٢٠٠٧.

٢٣. عمر سيد خليل، علي عبدالمحسن الحديبي , تقويم أداء تقويم برامج إعداد المعلم بكلية التربية جامعة أسيوط من وجهة نظر جهات العمل في ضوء بعض المعايير المقترحة، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٢٤، العدد الأول، الجزء الأول،٢٠٠٨

٢٤. فاطمة فوزى عبد العاطى، مؤشرات المعلم الباحث فى ضوء الاعتماد والجودة "المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببنى سويف, الجزء الثانى، بعنوان: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية والمنعقد فى الفترة من ٢٤-٢٥ يناير٢٠٠٥, الجزء الثالث, القاهرة: دار الفكر العربى, ٢٠٠٥

٢٥. فرح سركيس، هيئات الاعتماد في التعاليم العالي. ورقة عمل قدمت في ورشة العمل التي أقامتها وزارة التربية والتعليم العالي. بيروت: المديرية العامة للتعليم العالي٢٠٠٤.

٢٦. فهد صالح مغربه المعمري, تقييم الأداء الإداري بكلية التربية والألسن – عمران – بالجمهورية اليمنية وفقاً لبعض متطلبات الجودة الشاملة , المجلة العربية لضمان الجودة فى التعليم الجامعي - اليمن , مج٨, ع٢٠ , ٢٠١٥

٢٧. فيروز فرح , هيئات الاعتماد في التعليم العالي, بيروت , الجامعة العربية المفتوحة في لبنان, ٢٠٠٨م.

٢٨. لمياء محمد أحمد السيد . "تخطيط سياسات التعليم العالي في مصر في ضوء متغيرات الاقتصاد الحر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس ,٢٠٠٢م

٢٩. ماجدة محمد أمين وآخرون, الاعتماد وضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالى- دراسة تحليلية فى ضوء خبرات وتجارب بعض الدول, المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببنى سويف, بعنوان: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية والمنعقد فى الفترة من ٢٤-٢٥ يناير٢٠٠٥, الجزء الثالث, القاهرة: دار الفكر العربى, ٢٠٠٥

٣٠. محمد إبراهيم عطوة مجاهد، الاعتماد المهني للمعلم– مدخل لتحقيق الجودة فى التعليم" مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد الثامن والأربعون، يناير٢٠٠٢.

٣١. محمد شريف بشير, استثمار البشر فى ماليزيا, موقع إسلام أون تاريخ٢٠٠٢/٥/٢٥م.

٣٢. محمد عبد الحميد محمد, وأسامة محمود قرنى, استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم بمصر فى ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول, المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببنى سويف بعنوان: الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية والمنعقد فى الفترة من٢٤-٢٥يناير٢٠٠٥, الجزء الثاني, القاهرة: دار الفكر العربى, ٢٠٠٥

٣٣. محمود أحمد موسى الخطيب, التخطيط الاستراتيجى فى مؤسسات التعليم العالي, القاهرة: وزارة التعليم العالي- وحدة تنفيذ المشروعات, أبريل/مايو٢٠٠٤

٣٤. محمود عز الدين عبدالهادى, "نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية- دراسة حالة", المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببنى سويف, بعنوان الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية والمنعقد فى الفترة من ٢٤-٢٥يناير٢٠٠٥, الجزء الأول, القاهرة: دار الفكر العربى, ٢٠٠٥.

٣٥. المملكة العربية السعودية , الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد الأكاديمي. معايير الاعتماد الأكاديمي وتأكيد الجودة في مؤسسات التعليم العالي. المملكة العربية السعودية.٢٠٠٧م

٣٦. مها جويلى, المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية, دراسات تربوية فى القرن الحادى والعشرين, الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, ٢٠٠٢

٣٧. نشوان، جميل (٢٠٠٤). في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في فلسطين، ورقة علمية أعدت لمؤتمر التوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط التوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣- ٥/ ٧/ ٢٠٠٤

٣٨. نعمان الموسوى, تقرير عن صيرورة الاعتماد الأكاديمي فى كلية التربية, مجلة العلوم التربوية والنفسية, المجلد الرابع, العدد(١), المنامة: جامعة البحرين- كلية التربية, ٢٠٠٣.

٣٩. همام بدراوى زيدان, "دور نظم الاعتماد فى تجويد الأداء الجامعي", المؤتمر التربوى الخامس بعنوان: جودة التعليم العالي, والمنعقد فى الفترة من١١-١٣ أبريل٢٠٠٥م, المجلد الثاني, جامعة البحرين- كلية التربية, ٢٠٠٥.

٤٠. هنداوى محمد حافظ, دراسة مقارنة لنظم الاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلم فى بعض الدول الأجنبية ومدى الاستفادة منها فى جمهورية مصر العربية, المؤتمر السنوى الحادى عشر بعنوان: الجودة الشاملة فى إعداد المعلم بالوطن العربى لألفية جديدة والمنعقد فى الفترة من١٢-١٣مارس٢٠٠٣, كلية التربية- جامعة حلوان, ٢٠٠٣.

٤١. اليونسكو, الإعلان العالمى بشأن التعليم العالي للقرن الحادى والعشرين- الرؤية والعمل, المؤتمر العالمى للتعليم العالي, فى الفترة من٥-٩أكتوبر١٩٩٨, باريس,١٩٩٨.

42. Akduman, Ibrahim, et al, " Accreditation in Turkish Universities", European Journal of Engineering Education, Vol. 26, No. 3, 2001

43. Beard Roxanne, "Accreditation Processes and Organizational Learning Capabilities in Institutions of Higher Education" , Ph.D, Capella University (1351), 2006 ,

44. Billing, D., International Comparisons and Trends in External Quality Assurance of Higher Education: Commonality or Diversity? Higher Education, 2004.

45. Bogue, E. and Saunders, R., . The evidence for quality: strengthening the tests of academic and administrative effectiveness, San Francisco : Jossey – Bass,1992.

46. European Union, http://ec.europa.eu/education/policies/2010./

47. Chesler, J. Barbara and Others, (2001): "NCATE moves toward performance- based standards". Reading Today , Vol. 19, Issue 3, Dec 2001/ Jan 2002,

48. Council For Higher Education Accreditation (CHEA), The Fundamentals of Accreditation: What do you need to Know? September 2002,

49. Dill, D. and Williams, M. . Accreditation and academic quality assurance: Can we get there from here? Change, 28 (5), 1996

50. Faitar, Gheorghita Mihaela, "The Role of Accreditation in the Encouragement, Restriction and Steering of Private Higher Education in Eastern Europe-Acase Study of Romanian", Ph. D, State-University of New-York at Bupfalo (0656), 2006,

51. Gombrill, Eileen.D, "Educational Policy and Accreditation Standards: do they Work for Clients?", Journal of Social Work Education, Vol.37,Issue2, 2001,

52. Indiana Department of Education (Division of school Accreditation and center of Assessment Research and Information Technology) , Indiana School Accountability : Accreditation reference Guid, 2002 Available Online at http://www.doe.state-inus/pda

53. Judith S.Eaton, An Overview of U.S. Accreditation, Council for Higher Education Accreditation (CHEA), 2000,

54. Marjorie Peace Lenn, Toward Streming World Bank Support for Quality Assurance and Accreditation in Higher Education in East Asia and the Pacific, Education Sector Unit East and the Pacific Region, February2004.

55. Miller, Jason Lionel, "Faculty Scholarship, Service, Teaching, Salary Satisfaction, and Job Satisfaction in Accredited and Non-Accredited Counselor Education Graduate Programs", Ph. D. , School University of New Orleans, DAI-A 64/05, No.v, 2003 ,

56. Ministry of Higher Education, Quality Assurance Division (QAD): Overview Quality Assurance in Malysia2010.

57. Ministry of Education, "Malaysia is currently ranked as the world's 11th most preferred study destination by UNESCO." Malaysia: Ministry of Education,2018

58. National Quality Assurance and Accreditation. . The Quality Assurance and Accreditation Handbook: National Quality Assurance and Accreditation.2004.

59. NCATE. . NCATE Standards. Washington, DC: Author. Available on NCATE's, 2000, Web site, www.ncate.org

60. Stamenka Uvalic-Trumbic, Review of Quality Assurance and Accreditation System in UNESCO Member States, OECD/ Norway Forum on Trade in Educational Services, Managing the Internationalization of Post-Secondary Education, 3-4 November 2003, Trondheim, Norway, 2003.

61. Sterling, Bill. "Accreditation: certifying public works excellence". American City & County, Vol. 115, Issue 11, Rug 2000 .

62. Kim, D.Y., Kumar, V., Kumar, U. Relationship between quality management practices and innovation, Journal of Operations Management, 2012.

63. Schnackenberg, H.L., Zadoo, E., & Aubrey, D. . 25 Guidelines for NCATE Unit Assessment. Journal of Education and Human Development, 1(1). 2007Available at :http://www.scientificjournals.org/journals2007/articles/1008.htm

64. Toru Umakoshi, Korean National Universities at the crossroads, International Higher Education, Center for International Higher Education, Boston College, Fall2000.

65. Tredinnick, Frank .A :"Academic standards and accreditation: United States". In Asas Knowes (Ed.)The international Encyclopedia of higher Education vol 2 (London : jessey - bass publisher 1977

66. UNDP-RBA. Quality assessment of education programmers in Arab universities. Regional overview report. Higher education project enhancement of quality assurance and institutional planning in Arab region. Dec., 2006

67. UNESCO. World Conference on Higher Education for the Twenty-First Century: Vision and Action, Commission II: Quality of Higher Education, Final Report. Paris: UNESCO, 1998

68. Wha-Kuklee, J, "University Accreditation in Korea"., In Alma Craft (ED), International Development in Assuring Quality in Higher Education, Proceedings of International Conference, London, Falmer Press, 1992

المواقع الإلكتروني

69. http//:www.isik.un.edu.tr/vandar/david/pdf(

70. http://www.chea.org/pdf/fund_accred_20aues_02.pdf(

71. http://www.chea.org/pdf/overview_us_accred_8-03.Pdf(

72. http://www.islamonline.net/arabic/economics/2002/05/articalell.shtml(

73. http://www.naac.india.com/grading.asp(

74. http://www.naac.india.com/process.asp(

75. http://www.naac-india.com/criteria.asp(

76. http://www.opps.emoe.gov.my/qad/qa.html(

77. http://www.opps.emoe.gov.my/qad/standards.html(

78. http://www.bc.edu/bc_org/avp/soe/cihe/news21/text11.html(